CEWLA Foundation

"NGO in Special Consultative Status with the ECOSOC Council of the U.N"

التكلفة الأقتصادية لقضايا الأحـوال الشخصية في"القاهرة الكبري"

إعـداد

دكتور/حمـــدي الحنـاوي

(خبير اقتصادي)

المحتويات

	الصفحة
• الفصل الأول: مقــدمة	٢
• الفصل الثانى: خطة الدراسة	٥
• الفصل الثالث: نتائج الدراسة	٨
• الفصل الرابع: الخلاصة والتوصيات	٣٣
• الملاحــق	٤٠

الفصل الأول..

مقدمـــــة..

هــذا الكتاب ، هو نتاج دراسة كانت تهدف إلى تحديد قيمة ما تتحمله النساء من أعباء التقاضى فى قضايا الأحوال الشخصية. والتقاضى بكل أنواعه له أعباء ضرورية. والضرورة لها دائما بعد اقتصادى حيث كل المعاملات لها تكلفة تنشأ على الأقل عما تقتضيه من جهد بشرى يبذله أطراف التعامل فضلا عن جهد جهود العدالة، من المحكمة والمحامين. لكن الضرورة فى قضاء الأحوال الشخصية لها بعد إضافى، هو معناها المطلق وهو الإجبار. ذلك لأن المرأة حين تلجأ إلى المحكمة فى نزاعات الأحوال الشخصية تكون فى معظم الأحيان مضطرة لذلك، تحت ضغط ظروف لا تختارها بل تفرض عليها. من حيث الظاهر هى التى تقرر اللجوء للمحكمة، لكنها غالبا ما تتخذ هذا القرار وهى غير راغبة فيه، وربما غير قادرة على تحمل تكلفته.

والأمثلة علي ذلك كثيرة ، حيث نجد ان الرجل يستطيع مثلا، أن يطلق زوجته إن رغب فى ذلك، ويمكنه أن يتخذ ذلك القرار بإرادته المنفردة، أما المرأة فلا تستطيع أن تطلق زوجها. قد يمكنها أحيانا أن تطلق نفسها بشرط أن يكون الرجل قد وافق مسبقا على أن تكون عصمتها بيدها، وأن يكون هذا ثابتا بالكتابة فى عقد الزواج. وفى كثير من الأحيان، بعد أن يتخذ الرجل قرار الطلاق بإرادته المنفرده، لا يسلم طوعا بما يترتب على ذلك من حقوق للمطلقة كالنفقة

وغيرها، وهو بهذا يجبر صاحبة الحق على اللجوء إلى المحكمة للحصول عليه. وقد يكون الرجل أكثر تعنتا، فلا يطلق زوجته ويكتفى بأن يهجرها، متجاهلا واجباته القانونية ومقتضيات العرف والأخلاق والعلاقات الإنسانية. وعلى المرأة هنا أن تلجأ أيضا إلى المحكمة، وقد يكون لديها أطفال من ذلك الزوج، ويكون عليها أيضا أن تقاتل للحصول لهم على حقوقهم.

هذه أمثلة فقط، فالنزاعات المفروضة على المرأة فى مجال الأحوال الشخصية لا يمكن رصدها على سبيل الحصر ، وحين نتناول تكاليف التقاضى فى هذه الأحوال لا نتناول إذن أعباء اختيارية بل أعباء إجبارية بالنسبة للمرأة. وبديهى أن نتحدث فقط عن الأعباء التى تتحملها المرأة، وأن نتجاهل ما يتحمله الرجل، لأنه صاحب قرار يتخذه بمحض إرادته. ومن الواضح هنا أن المرأة والرجل ليسا شخصين متساويين أمام القانون، وإن كانت فلسفة القانون تبنى على المساواة ، ويتبين هذا بصورة أعمق حين ننظر إلى وضع المرأة الاقتصادى، فالمرأة والرجل لا يتساويان فى الحقوق الاقتصادية وهذه حقيقة ربما لا تلفت الانتباه فى ظل ثقافة أجتماعية تقرر أن المرأة خلقت للعمل فى البيت لا خارج البيت، وبالتالى تقل فرصها فى التوظف، ويحق للرجل بموجب تلك الثقافة أن يشترط على زوجته ألا تتوظف. وبهذا تصبح حياتها مرهونة برضائه عنها وما يقرره هو بمشيئته متسترا بمقولة أن كل شئ بمشيئة الله.

فى ظل هذه الثقافة ، لا يفرض القانون على الرجل أى ضمانات للمرأة التى تخالف مشيئته. يظل الرجل يتمتع بحق اتخاذ القرارات منفردا بما فى ذلك قرار الطلاق، أو قرار حرمانها من لقمة عيشها، وطردها من بيته ، وهو يقتنيها فى بيته كما يقول العامة . ويكون على المرأة وهى لا تملك قوت يومها أن تلجأ للمحكمة لتحصل على حقوق بديهية وتتحمل عبء التقاضى ولو لم تكن تملك لقمة العيش. وهنا نصطدم بحقيقة واضحة هى أن تكاليف التقاضى فى هذه الأحوال الشخصية ليست مجرد العبء المالى الذى يدفع نقدا كأتعاب للمحامين ورسوم للمحكمة، وإنما هى أوسع من ذلك. والتكلفة هنا على أساس منطقى تشمل تكلفة المعيشة فى فترة التقاضى، وتشمل أيضا ما تنطوى عليه تلك الأوضاع من عبء نفسى.

من هذا المنظور يصاغ منهج البحث فى تكاليف التقاضى فى مجال الأحوال الشخصية. وقد سبق أن أجريت مؤسسة قضايا المرأة المصرية دراسة عن تكاليف الطلاق عام ٢٠٠٨، اتبع فيها ذلك المنهج. وشملت الدراسة فى حينها التكاليف المدفوعة نقدا والتكاليف غير النقدية،

وكانت تشمل التكاليف النفسية حيث كانت بيانات تلك الدراسة السابقة قد جمعت عام ٢٠٠٧، وبذلك يكون قد مضى عليها قرابة عشر سنوات ، وبهذا البعد الزمنى كان على الدراسة الحالية بيان ما حدث من تغير خلال تلك الفترة. وتشمل المقارنة هنا ما طرأ من تغير لا فى مستوى التكلفة فقط، وما إذا كانت قد زادت أو انخفضت، بل تشمل أيضا ما يكون قد حديث من تغير فى سرعة الفصل فى القضايا ، وسرعة الفصل فى ذاتها عنصر من عناصر العدالة، فالعدالة البطيئة ظلم بيِّن، وخاصة حين تتعلق بتوفير الحد الأدنى للقمة العيش، وحين تتعلق بحقوق الأطفال.

الدراسة الحالية إذن هى فى أحد أوجهها تحديث لتلك الدراسة السابقة، غير أن الدراسة السابقة أجريت فى عدد من المحافظات المتباعدة، أما الدراسة الحالية فقد اقتصرت على القاهرة الكبرى. ومع أنها تظل تسمى القاهرة إلا أنها توصف بأنها الكبرى لأنها تمتد فى الواقع لتغطى محافظات القاهرة وأجزاء من محافظتى الجيزة والقليوبية. وهى لا تشمل من الجيزة مدينة الجيزة ، ومن القليوبية مدينة شبرا الخيمة. بهذا قد تكون الدراسة الحالية أقل اتساعا من الدراسة السابقة إلا أنها تشمل فعليا ثلاث محافظات، متكاثفة من الناحية الجغرافية. وفى هذا النطاق الجغرافى تتباين نوعيات السكان ومستويات المعيشة والبنية الاقتصادية. حيث تمثل مدينة القاهرة منطقة حضرية خالصة، بينما يحيط مدينة الجيزة نطاق ريفى، أما مدينة شبرا الخيمة ففضلا عن النطاق الريفى الذى يحيطها هى أيضا، تعتبر ممثلا رسميا للمناطق العمالية، وبالأحرى هى ممثل رسمى للمناطق الصناعية.

بهذا التباين تعتبر منطقة الدراسة الحالية نموذجا مصغرا لمصر بكل مكوناتها البشرية والاقتصادية، وفى هذا لا يقل التنوع فى منطقة الدراسة كثيرا عن التنوع الذى كانت تتضمنه الدراسة السابقة. لكن هناك فارقا آخر بين الدراستين، يتعلق بنوعيات القضايا التى تغطيها. فى الدراسة الأولى كان التركيز على الطلاق، وحيثما ورد ذكر الدعاوى التى رفعت فى مجموعها لم تذكر أنواعها بالتفصيل. أما الدراسة الحالية فتغطى كل أنواع قضايا الأحوال الشخصية، وبذلك فهى تسد فجوة لا تغطيها الدراسة السابقة. هذا بالإضافة إلى ما سبق التنويه عنه وهو بيان التغير الذى جرى على مدى عشر سنوات.

ويحتوى الكتاب على أربعة فصول.. فبعد هذه المقدمة يأتى فصل عن خطة الدراسة، يليه

فصل عن نتائج الدراسة، ثم فصل عن الخلاصة والتوصيات. والخلاصة ليست مجرد ملخص لما سبقها بل تشمل بعض الاستنتاجات المنطقية. وتأتى فى النهاية ملاحق تضم الاستبيانات التى استخدمت لجمع البيانات. ونأمل أن تكون الدراسة بهذه الصورة قد أوفت بأهدافها.

****

الفصل الثاني..

..خطة الدراســـــة..

تشمل قضايا الأحوال الشخصية (قضايا الطلاق، والخلع، والنفقة، وقضايا رؤية الأطفال والإنفاق عليهم، وكذلك قضايا النسب وغير.... ذلك من القضايا التى ترتبط بالنزاعات الأسرية). وهكذا كان معيار أعتبار القضايا ضمن قضايا الأحوال الشحصية هو ارتباطها بالنزاعات الأسرية. بهذا المعيار قد تخرج بعض نوعيات من القضايا التى تنظرها محاكم الأسرة عن نطاق هذه الدراسة. المثال الأبرز هو قضايا إعلام الوراثة، لكن البيانات التى تم جمعها شملت فعليا بعض تلك الحالات بحكم تواجدها فى محاكم الأسرة، وبحكم عشوائية اختيار الحالات التى تجرى معها المقابلات.

عناصـر التكلفة ..

يقصد بتكلفة التقاضى فى مجال الأحوال الشخصية ما تتحمله المرأة تحديدا من تلك التكلفة، فالمرأة هى المعنية فى هذه الدراسة. وتكلفة التقاضى بهذا المعنى تتكون من **أربعة أجـــــــزاء:ـــ**

- **الجزء الأول**.. تكاليف تدفع نقدا وترتبط مباشرة برفع الدعوى، ويتمثل هذا الجزء فى

أتعاب المحامين ورسوم المحكمة.

- **الجزء الثانى..** يرتبط أيضا برفع الدعوى لكنه لا يكون بالضرورة فى صورة مدفوعات نقدية، بل يكون أساسا فى صورة خسائر تنتج عن التعطل عن العمل نتيجة تخصيص جزء من وقت المدعية لأنشطة متعلقة بالدعوى سواء للقاء المحامين أو الذهاب إلى المحكمة أو تجهيز أوراق أو غيرها.
- **الجزء الثالث..** من التكلفة هو ما يتطلبه احتياج صاحبة الدعوى لرعاية أطفالها الصغار حين تضطر للغياب عنهم، من أجل الذهاب إلى المحكمة أو التردد على المحامين، أو لإنهاء إجراءات أخرى تتعلق بالدعوى. هذه النفقات ترتبط بسير الدعوى، فهى جزء من نفقات التقاضى. ولا يضاف إلى ذلك ما يلزم لتغطية نفقات المعيشة بسبب انقطاع دعم الزوج، لأن هذا يؤدى للمبالغة فى تقدير تكلفة التقاضى، كما أن هذا الاحتياج ينشأ عن النزاع ذاته سواء حدث التقاضى أو لم يحدث.
- يبقى **جزء رابع** من التكلفة.. وهو ما تتحمله الدولة من تكاليف إدارة المحكمة وتنظيم عمليات التقاضى ودعم رسومه، فهذه تكلفة اقتصادية يتحملها المجتمع، ولا يتحملها أطراف التقاضى. وقد كان من الممكن التغاضى عن هذا الجزء من التكلفة، لأنه فى الحقيقة يمثل عائدا لأطراف التقاضى، غير أننا ارتأينا من المفيد حسابه. ومع أنه قد لا يفيد فى الدراسة الحالية بالذات، لكنه يفيد حين تلزم المقارنة بين تكاليف التقاضى فى مجال الأحوال الشخصية وفى غيره من مجالات التقاضى.

مصـــادر البيانـات ..

كـان المصدر الرئيسى للبيانات هو المرأة صاحبة الدعوى. وقد اتجهت الدراسة إلى الاتصال بالسيدات أصحاب الدعاوى المنظورة وإجراء المقابلات معهن فى محاكم الأسرة. وفى هذا ظهرت صعوبات كثيرة. وكانت هناك فى الواقع طرق أسهل، مثل الوصول إلى عينة من المطلقات عن طريق وزارة التضامن الاجتماعى، أو الاعتماد على المحامين. لكننا اخترنا الطريق الأصعب وهو مقابلة السيدات أصحاب الدعاوى فى محاكم الأسرة، وذلك بهدف الوصول إلى المعلومات الآنية، لتكون البيانات أحدث ما يمكن.

توفـر وزارة التضامن الاجتماعى معاشا للمطلقات ممن ليس لديهن مصدر دخل آخر، وكان

الوصول إلى عينة من هؤلاء المطلقات يمكن أن يوفر بيانات عن كل قضايا الأحوال الشخصية التى تسبق الطلاق أو التى ترفع بعده. لكن البيانات فى تلك الحالة ستكون عن قضايا قديمة فى الغالب، وقد تكون أقل تكلفة من القضايا المنظورة فى الوقت الحاضر. ولن تشمل العينة فى هذه الحالة أيضا سوى من ليس لهن وظائف أو مصدر دخل سوى ما يحصلن عليه من معاش خاص من تلك الوزارة، وستكون بالتالى عينة متحيزة.

أما الاعتماد على المحامين للحصول على بيانات، كان من الممكن أن يوفر كثيرا من الجهد، إلا أن ما يعيب هذا المصدر أنه لن يوفر بيانات صادقة عن دخل المتقاضية أو عن تعطلها عن عملها. والاستثناء فى هذه الحالة هو أن نستطيع مقابلة السيدات فى مكاتب محاميهن، ولكن هذا كان يتطلب ترتيبات خاصة، وقد أمكن هذا فعلا ولكن فى حالات قليلة. وكان هذا ضمن ترتيبات مقابلة عينة صغيرة من المحامين تضاف إلى عينة السيدات، وذلك لتأكيد قيمة أتعاب المحاماة التى ذكرتها السيدات.

أما المحاكم التى أجريت فيها المقابلات فكانت **سبعة محاكم للأسرة** هـى:ـ

- فى القاهرة .. محاكم الأسرة فى "زنانيرى، ومدينة نصر، والتجمع الخامس، وحلوان، ومصر الجديدة".
- فى الجيزة .. محكمة الأسرة فى "الكيت كات، بإمبابه".
- وفى شبرا الخيمة .. محكمة الأسـرة فى "شبرا الخيمة".

حـجـــم العـينة ..

فى حدود القاهرة الكبرى ، كانت تكفى لهذه الدراسة عينة متوسطة الحجم فى حدود ٣٠٠ حالة من السيدات ، وقد توزع هذا العدد بين أجزاء القاهرة الكبرى وهى القاهرة ومدينة الجيزة ومدينة شبرا الخيمة. وتوزع هذا العدد بعد ذلك تلقائيا بين مختلف أنواع قضايا الأحوال الشخصية. ولكن عند النظر إلى عدد القضايا نجد أنه يزيد عن عدد المقابلات حيث أننا حصلنا فى كل مقابلة على بيانات ما تم رفعه من قضايا سابقة لنفس الحالة، بخلاف القضية المنظورة فى المحكمة. وأما عينة المحامين فكانت ٢١ حالة موزعة أيضا على أجزاء القاهرة الكبرى.

أدوات جمع البيـانـات ..

للحصول على بيانات مقارنة عن كل السيدات، استخدم فى الدراسة استبيان مقنن. وفى مثل هذا الاستبيان، توجه الأسئلة إلى المستجيبين بالصيغة المكتوبة فى الاستبيان دون تعديل. وهكذا وجهت من خلال الاستبيان نفس الأسئلة بنفس الصيغة إلى جميع أفراد العينة. هذا وقد تمت تجربة الاستبيان قبل جمع البيانات على إحدى المطلقات وأحد المحامين للتأكد من فهم عباراته ووضوح معانيها. وحيث يتعذر عادة إضافة سؤال مباشر عن الدخل، فقد أضيف سؤال غير مباشر، عن تكلفة اليوم الذى تتعطله السيدة، وفيما يتعلق بالمحامين تم عمل الاستبيان بنفس المنهجية حيث استخدم أيضا استبيان مقنن.

****

الفصل الثالث..

.. نتـــائـج الـدراســـــة..

نبـدأ عرض نتائج الدراسة بوصف العينة الفعلية التى جمعت منها البيانات وعرض خصائصها.

وصف العينة..

شملت عينة السيدات (١٤٤) حالة من القاهرة، (٨٤) من الجيزة، (٧٢) من شبرا الخيمة. أما عينة المحامين فقد شملت (٢١) محاميا جرت مقابلات بعضهم فى المحاكم، وبعضهم فى نقاباتهم الفرعية والبعض فى مكاتبهم. وحيث لا يتخصص المحامى فى منطقة جغرافية أو محكمة معينة بل يمكنه أن يترافع أمام أى محكمة وفى أى منطقة، فلهذا لا نصنف عينتهم على أساس جغرافى. ويبين الجدول رقم (١) أعداد السيدات اللاتى جرت مقابلاتهن فى مختلف المحاكم.

فى هذه العينة ، تراوحت أعمار السيدات من ١٧ إلى ٧٢ سنة. وكان بين تلك الحالات جدتان، عمر إحداهما ٧٢ عاما وعمر الأخرى ٦٥ عاما، وكانتا تتقاضيان لضم صغير. وأما

أنواع القضايا التى رفعتها تلك العينة والتى كانت منظورة فى وقت الدراسة فكانت ١٥ نوعا أكثرها عدداً قضايا الطلاق والخلع ونفقات المطلقة. وقد بلغ عدد قضايا هذه الأنواع الثلاثة ١٩٣ قضية، تمثل حوالى ٦٤% من جملة أعداد القضايا.

الجدول رقم (١)

توزيع القضايا حسب المحاكم

المحكمة	عدد الحالات	النسبة %
زنانيري	٣٥	١١،٧
مصر الجديدة	٣٧	١٢،٣
حلوان	٥٧	١٩،٠
مدينة نصر	١٠	٣،٣
التجمع الخامس	٥	١،٧
شـبرا الخيمة	٧٢	٢٤،٠
الكيت كات	٨٤	٢٨،٠
المجموع	**٣٠٠**	**١٠٠،٠**

كما يتبين من الجدول السابق، تمثل قضايا الطلاق وحدها ٣٠% من جملة عدد القضايا، وتمثل قضايا الخلع ٢٠،٧%، أما نفقة المطلقة فتمثل ١٦،٧% من مجموع القضايا. تجئ بعد ذلك أنواع القضايا الأخرى وفى مقدمتها نفقة الزوجية التى تمثل ٨% من مجموع عدد القضايا، ثم نفقة الصغير وتمثل ٧،٣% ثم ضم صغير وتمثل ٤،٦%. ويبلغ عدد قضايا هذه الأنواع الثلاثة الأخيرة ٦٠ قضية تمثل ٢٠% من جملة أعداد القضايا. ويبين الجدول رقم (٢) توزيع القضايا التى كانت منظورة وقت الدراسة حسب أنواعها.

يلاحظ أن فئة "أخرى" فى ذلك الجدول تشمل حالة دعوى حبس لعدم سداد النفقة، ودعوى ثبوت طلاق لسيدة مسيحية، ودعوى مجلس حسبى. وبذلك يكون هناك ١٦ نوعا من القضايا.

الجـدول رقم (٢)

أنواع القضايا التى كانت منظورة وقت الدراسة فى القاهرة الكبرى

م	نـــوع القضـية	العــدد	النسبة %
١	طلاق	٨١	٣٠،٠
٢	خلع	٦٢	٢٠،٧

٣	نفقة مطلقة	٥٠	١٦،٧
٤	نفقة زوجة	٢٤	٨,٠
٥	نفقة صغار	٢٢	٧،٣
٦	ضـم صغـير	١٤	٤،٦
٧	مؤخر صداق	٩	٣،٠
٨	اعتراض على إنذار طاعة	٧	٢،٣
٩	ولاية تعليمية	٦	٢،٠
١٠	رؤيـــــة	٦	٢،٠
١١	تبديد ذهب أو منقولات	٥	١،٧
١٢	منزل حاضنة أو أجر مسكن	٥	١،٧
١٣	إثبـــات نســـب	٣	١،٠
١٤	مصروفات المدارس	٣	١،٠
١٥	أخـــــــرى	٣	١،٠
المجمـــوع		**٣٠٠**	**١٠٠،٠**

فيما يتعلق بالمدة المنقضية منذ تاريخ رفع الدعوى فى القضايا التى كانت منظورة وقت الدراسة، تراوحت المدة من أقل من شهر إلى ٤٨ شهرا. وكان هناك على وجه الإجمال ١٩ دعوى مضى على رفعها ١٢ شهرا أو أكثر. يشمل ذلك ١٠ دعاوى مضى على رفعها ١٢ شهرا، وثلاث دعاوى مضى على رفعها ١٨ شهرا، ودعويان مضى على رفعهما ٢٤ شهرا، ودعوى واحدة مضى عليها ٣٦ شهرا، وثلاث دعاوى أكملت ٤٨ شهرا.

كانت الدعاوى الثلاث التى مضى على رفعها ١٨ شهرا تشمل قضية نفقة مطلقة، وقضيتين لنفقة صغار. وكانت الدعويان اللتين مضى على رفعهما ٢٤ شهرا تشمل دعوى خلع، ودعوى نفقة صغار. وكانت الدعوى التى مضى عليها ٣٦ شهرا قضية ضم صغير، وشملت الدعاوى الثلاث التى مضى على رفعها ٤٨ شهرا، قضيتى نفقة (إحداهما لمطلقة والأخرى لزوجة مسيحية وليس لديها فرصة لرفع دعوى للطلاق)، وقضية حضانة. وهكذا كانت تلك الدعوى التسعة تشمل ثلاث دعاوى لنفقة صغار.

تكاليف التقاضي للقضايا التي كانت منظورة في وقت إجـــــراء البحث..

١) أتعـاب المحاماة ورسوم التقاضى..

- تباينت قيمة المبالغ المدفوعة للمحامين تباينا واسعا. وتباين الأتعاب يرجع عادة إلى نوعية القضايا وحجم الجهد اللازم لمباشرتها. ولكننا يمكن أن نستنتج بدرجة عالية من الثقة أن العامل الرئيسى فى تحديد قيمة التعاب، هو قدرة العميلة على الدفع. ويتاكد ذلك حين يتقاضى المحامى أتعابا قليلة قد لا تزيد عن ١٠٠ جنيه. ويتأكد ذلك أيضا حين يتقاضى المحامى أتعابه أحيانا فيما يشبه التقسيط حيث يطلب من العميلة مبلغا صغيرا لكل جلسة، أو يحدد مبلغا صغيرا كأتعاب ثم يضيف إليه ما يسمى قيمة الرسوم والأوراق، حيث لا يثير المحامى مسألة الرسوم والأوراق هذه إلا فى حالة انخفاض الأتعاب. وكثيرا ما يجزئ المحامى أتعابه حسبما يخطط مسبقا لما يتوقع أن يرفعه من قضايا لاحقا لنفس العميلة، فيما يترتب على الطلاق مثلا من قضايا نفقة لها وللصغار وقضايا مؤخر الصداق وغير ذلك من قضايا.
- تراوحت قيمة ما تقاضاه المحامون فى القضايا التى كانت منظورة وقت الدراسة من ٥٠ جنيهاً إلى ١٧،٠٠٠ جنيها (سبعة عشر ألفا). ويمكن تجميع بيانات الأتعاب فى فئات بدلا من أخذ قيم مفردة وعرضها فى جدول هو الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣)

تكرارات فئات الأتعاب فى القاهرة الكبرى

الفئة	الأتعاب بالجنيه	عدد الحالات	النسبة %	نسبة تراكمية
١	أقل من ٥٠٠	٣٢	١٠،٧	١٠,٧
٢	٥٠٠– أقل من٨٠٠	٥٩	١٩،٧	٣٠،٤
٣	٨٠٠ – أقل من ١٠٠٠	٢٣	٧،٧	٣٨،١
٤	١٠٠٠	٦٤	٢١،٣	٥٩،٤
٥	أكثر من ١٠٠٠ وأقل من ٣٠٠٠	٨١	٢٧،٠	٨٦،٤
٦	٣٠٠٠– أقل من ٥٠٠٠	٢٥	٨،٣	٩٤،٧
٧	٥٠٠٠ فأكثر	١٦	٥،٣	١٠٠،٠
	جملة عدد الحالات	٣٠٠		

يتضح من هذا الجدول أن قيم الأتعاب حتى أقل من ١٠٠٠ جنيه تغطى أكبر نسبة من الحالات (٣٨،١%) وإن كانت القيمة ١٠٠٠جنيه أكبر قيمة مفردة إذ تغطى وحدها ٢١،٣% من الحالات. وفى المقابل تغطى الأتعاب كلما ارتفعت نسبا أصغر من جملة الحالات. فالفئة

٣٠٠٠ جنيها حتى أقل من ٥٠٠٠ تغطى ١٣،٧% من الحالات. والفئة ٥٠٠٠ جنيها فأكثر تغطى ٥،٣% من الحالات.

كان الحد الأدنى وهو ٥٠ جنيها يقابل مايسمى رسوم الدعوى، وكان ذلك لحالة واحدة ذكرت المتقاضية فيها أنها لم تدفع سوى الرسوم وأنها هى التى تباشر الدعوى بدون محام. وزادت قيمة ما يسمى الرسوم عن ذلك فوصلت إلى ١٠٠ جنيه فى حالتين، وإلى ١٥٠ جنيها فى حالتين أخريين، وكانت ٢٠٠ جنيها فى حالتين أيضا ثم وصلت إلى ٣٥٠ جنيها فى حالة واحدة. وبدءا من ٤٠٠ جنيها كان يذكر أن هذا قيمة أتعاب المحامى.

فى الحد الأعلى، كانت الأتعاب ١٧،٠٠٠ جنيها فى حالة واحدة، وكانت ١٠،٠٠٠ فى حالة أخرى، وبلغت ٨٠٠٠ فى حالة ثالثة. وحين انخفضت إلى ٦،٠٠٠ كان ذلك فى أربعة حالات، ثم كان هناك ٩ حالات وصلت فيها الأتعاب إلى ٥٠٠٠ جنيها. ولم يستمر هذا التناسب بين قيمة الأتعاب وعدد القضايا، فقد كانت الأتعاب ٤،٠٠٠ جنيها فى أربع حالات فقط، وكانت ٣٥٠٠ جنيها فى أربع حالات أخرى.

لتوضيح الصورة يمكن عرض هذه المعلومات فى شكل بيانى هو الشكل رقم (١). وواضح من ذلك الشكل أن منحنى الأتعاب لا يتخذ شكل المنحنى العادى الذى يتخذ شكل الجرس، بل يتخذ شكل منحنى ذى قمتين. وهذا يعبر عن تركز الأتعاب عند نقاط معينة هى النقاط التى تمثل الفئة الثانية (٥٠٠ إلى أقل من ٨٠٠ جنيها)، والفئة الرابعة (١٠٠٠ جنيه) والفئة الخامسة (١٠٠٠ جنيها إلى أقل من ٣٠٠٠). وقد تجاورت الفئتان الرابعة والخامسة ولعدم وجود فاصل بينهما صار من الممكن ظهورهما فى قمة واحدة، وهو ما يظهر فى التمثيل البيانى.

قـد يكون وجود قمتين بهذه الصورة تعبيرا عن الأوضاع الاجتماعية حيث تنضوى غالبية المجتمع فى طبقة من محدودى الدخل، وطبقة وسطى. ولكن هذا مجرد استنتاج منطقى لا يمكن اختبار صحته فى هذه الدراسة إذ يخرج ذلك عن نطاقها. وهكذا نكتفى بالتمثيل البيانى ونترك التفسير للاستنتاجات المنطقية.

الشكل رقم (١)

منحنى الأتعاب للقاهرة الكبرى

نسبة الحالات

٣٥.

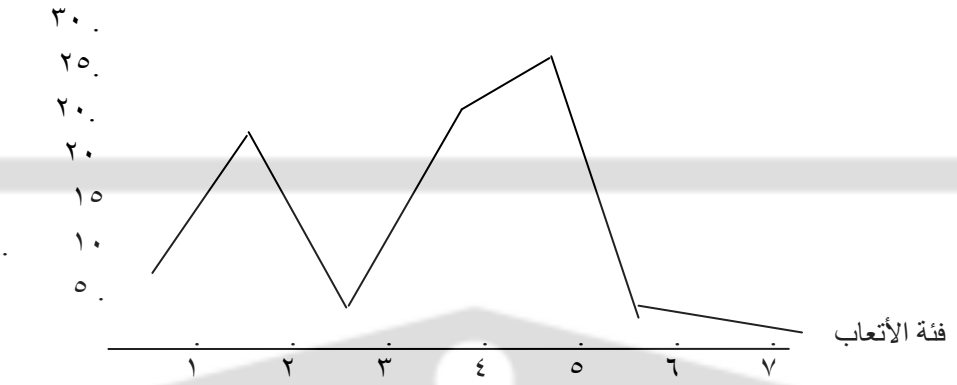

السؤال الآن، هو ما إذا كانت تلك الصورة تبقى كما هى أم تختلف باختلاف المناطق فى إطار القاهرة الكبرى. وسيكون هذا استكمالا للصورة، وسيجعل البحث عن التفسير أكثر سهولة لأن تكرار نفس الصورة يدفعنا للبحث عن سبب محدد، أما اختلافها فسوف يعنى البحث عن أسباب مختلفة. ومن ناحية أخرى يكشف الشكل البيانى عن حقائق يهمنا الكشف عنها، فالشكل البيانى يعبر عن صورة كلية. وقد تكون الأتعاب فى صورتها الكلية منخفضة أو مرتفعة فى منطقة ما مقارنة بالمناطق الأخرى، بمعنى أن الشكل يعبر عن المستوى العام للأتعاب.

٢) الأتعاب ورسوم التقاضى حسب المنطقة..

- لأغراض المقارنة نفصل بيانات كل جزء من أجزاء القاهرة الكبرى. نبدأ بالقاهرة، وقد أعيد ترتيب بياناتها فى الجدول رقم (٤). وبالنظر إلى ذلك الجدول يتضح تركز كثير من الأتعاب فى الفئات الثلاث التى ظهرت فى القاهرة الكبرى وهى الفئة الثانية (٥٠٠ إلى أقل من ٨٠٠ جنيها)، والرابعة (١٠٠٠ جنيه) والخامسة (١٠٠٠ جنيها إلى أقل من ٣٠٠٠). وأضيفت إلى ذلك الفئة السادسة (٣٠٠٠ جنيها إلى أقل من ٥٠٠٠).

الجـدول رقم (٤)

أتعاب التقاضى فى القاهرة

فئة	الأتعاب بالجنيه	عـدد الحـالات	النسبة %	نسبة تراكمية
١	أقل من ٥٠٠	٣	٢،٢	٢،٢
٢	٥٠٠– أقل من٨٠٠	١٥	١٠،٨	١٣،٠
٣	٨٠٠ – أقل من ١٠٠٠	٥	٣،٦	١٦،٦
٤	١٠٠٠	٣٠	٢١،٦	٣٨،٢

٥	أكثر من ١٠٠٠ وأقل من ٣٠٠٠	٥٢	٣٧،٤	٧٥،٦
٦	٣٠٠٠– أقل من ٥٠٠٠	٢١	١٥،١	٩٠،٧
٧	٥٠٠٠ فأكثر	١٣	٩،٣	١٠٠،٠
جملة عدد الحالات		**١٣٩**	**١٠٠،٠**	

يلاحظ كذلك انكماش الفئة الأولى (أقل من ٥٠٠ جنيها) حيث كانت تمثل ١٠،٧% فى القاهرة الكبرى ولكنها هنا فى القاهرة تمثل ٢،٢% فقط. كذلك تغيرت الأوضاع النسبية لفئات الأتعاب الأخرى حيث انخفضت نسبة الفئة الثانية (٥٠٠ إلى أقل من٨٠٠ جنيها) وارتفعت نسبة الفئة الرابعة ارتفاعا طفيفا وارتفعت نسب الفئات الخامسة والسادسة والسابعة ارتفاعا ملحوظا. والواضح أن نسب فئات الأتعاب الصغيرة هى التى انخفضت بينما ارتفعت فئات الأتعاب الأكبر. وهذا ممثل هذا بيانيا فى الشكل رقم (٢)

الشكل رقم (٢)

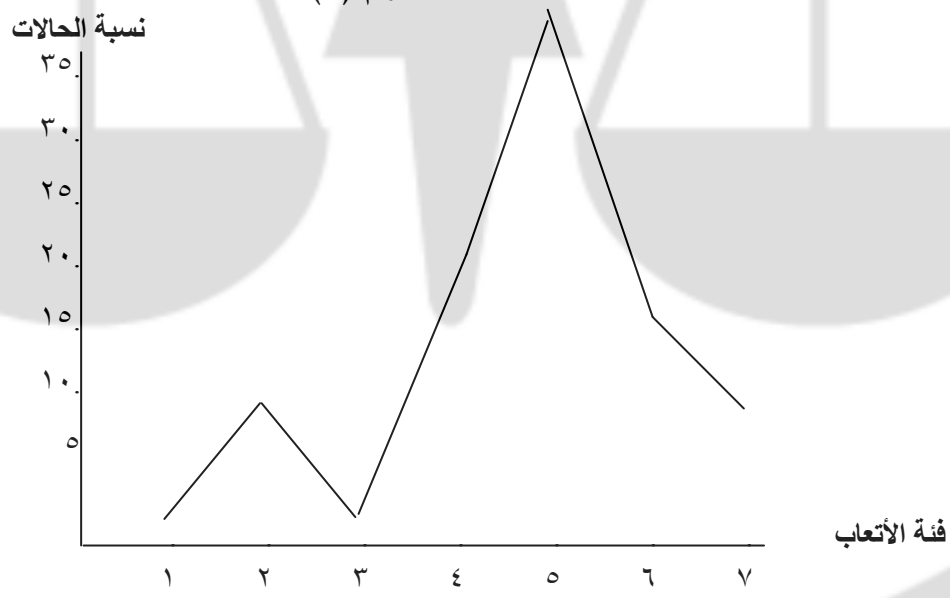

- ننتقل إلى أتعاب التقاضى فى الجيزة، ويعرضها الجدول رقم (٥). ويتضح من الجدول تغيرات واضحة فى الفئات التى تتركز فيها معظم الأتعاب. ومقارنة بالقاهرة، ارتفعت نسب الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة ولم تتغير كثيرا نسبة الفئة الرابعة، بينما انخفضت بوضوح نسب الفئات الخامسة والسادسة والسابعة.

- ارتفعت نسبة الفئة الأولى (٥٠٠ جنيه) من ٢،٢% إلى ١٤،٣%. وارتفعت نسبة الفئة الثانية (٥٠٠- أقل من٨٠٠ جنيها) من ١٠،٨% إلى ١٧،٨%، وارتفعت الفئة الثالثة (٨٠٠ – أقل من ١٠٠٠ جنيها) من ٣،٦% إلى ١٦،٧%. وانخفضت الفئة الرابعة (١٠٠٠ جنيه) انخفاضا طفيفا من ٢١،٦% إلى ٢١،٤%. وكان الانخفاض كبيرا فى الفئات الخامسة والسادسة والسابعة. انخفضت نسبة الفئة الخامسة (أكثر من ١٠٠٠ وأقل من ٣٠٠٠ جنيها) من ٣٦،٧% إلى٢٥%، وانخفضت نسبة الفئة السادسة (٣٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠ جنيها) من ١٥،١% إلى ٣،٦%، وانخفضت نسبة الفئة السابعة (٥٠٠٠ جنيها فأكثر) من ٩،٣% إلى ١،٢%.

الجدول رقم (٥)

أتعاب التقاضى فى الجيزة

فئة	الأتعاب بالجنيه	التكرارات	النسبة %	نسبة تراكمية
١	أقل من ٥٠٠	١٢	١٤،٣	١٤،٣
٢	٥٠٠- أقل من٨٠٠	١٥	١٧،٨	٣٢،١
٣	٨٠٠ – أقل من ١٠٠٠	١٤	١٦،٧	٤٨،٨
٤	١٠٠٠	١٨	٢١،٤	٧٠،٢
٥	أكثر من ١٠٠٠ وأقل من ٣٠٠٠	٢١	٢٥،٠	٩٥،٢
٦	٣٠٠٠- أقل من ٥٠٠٠	٣	٣،٦	٩٨،٨
٧	٥٠٠٠ فأكثر	١	١،٢	١٠٠،٠
جملة عدد الحالات		٨٤	١٠٠،٠	

يوضح ذلك الجدول باختصار، أن نسب فئات الأتعاب الأصغر قد زادت، بينما انخفضت نسب فئات الأتعاب الأكبر بما يعنى أن الأتعاب فى الجيزة اتجهت عموما إلى الانخفاض. ويمثل ذلك بيانيا الشكل رقم (٣). ويلاحظ فى الشكل أن منحنى أتعاب القاهرة يقع تحت منحنى

أتعاب الجيزة فى نطاق الأتعاب الصغيرة ويقع فوقه فى نطاق الأتعاب الكبيرة. وهذا تعبير واضح عن اتجاه الأتعاب فى الجيزة إلى الانخفاض بشكل عام.

الشكل رقم (٣)

الخط المستمر يمثل القاهرة والخط المتقطع يمثل الجيزة

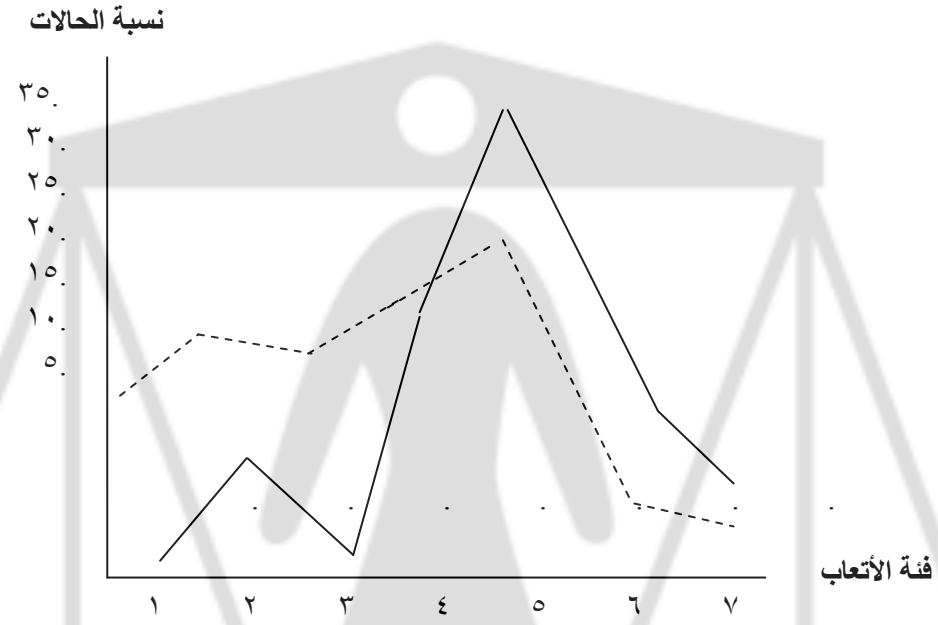

- ننتقل الآن إلى أتعاب التقاضى فى شبرا الخيمة، ويعرضها الجدول رقم (٦). ويتضح من ذلك الجدول تغيرات أكبر فى الفئات التى تتركز فيها معظم الأتعاب. وبالمقارنة، كانت التغيرات الرئيسة هى ارتفاع نسب الفئتين الأولى والثانية عن كل من القاهرة والجيزة، وانخفاض نسبة الفئة الخامسة عن كل من القاهرة والجيزة أيضا. ولم تتغير كثيرا نسبة الفئة الرابعة، وحدثت تغيرات صغيرة فى نسب الفئات الأخرى.

الجدول رقم (٦)

أتعاب التقاضى فى شبرا الخيمة

الفئة	الأتعاب بالجنيه	عدد الحالات	النسبة %	نسبة تراكمية
١	أقل من ٥٠٠	١٧	٢٢,١	٢٢،١
٢	٥٠٠– أقل من٨٠٠	٢٩	٣٧،٧	٥٩،٨
٣	٨٠٠ – أقل من ١٠٠٠	٤	٥،٢	٦٥،٠
٤	١٠٠٠	١٦	٢٠،٨	٨٥،٨
٥	أكثر من ١٠٠٠ وأقل من ٣٠٠٠	٨	١٠،٤	٩٦،٢
٦	٣٠٠٠– أقل من ٥٠٠٠	١	١،٣	٩٧،٥

٧	٥٠٠٠ فأكثر	٢	٢،٥	١٠٠،٠
	جملة عدد الحالات	٧٧	١٠٠،٠	

ارتفعت نسبة الفئة الأولى (٥٠٠ جنيه) إلى ٢٢،١% مقارنة ب ٢،٢% فى القاهرة و ١٤،٣% فى الجيزة. وارتفعت نسبة الفئة الثانية (٥٠٠– أقل من٨٠٠ جنيها) إلى ٣٧،٧% وهو ارتفاع كبير مقارنة بنسبة ١٠،٨% فى القاهرة و ١٧،٨% فى الجيزة. وكانت نسبة الفئة الثالثة (٨٠٠ – أقل من ١٠٠٠ جنيها) ٥،٢% وهى أعلى من القاهرة (٣،٦%) وأقل من الجيزة، غير أننا لو نظرنا إلى الفئتين الثانية والثالثة معا فسنجد أن مجموعهما (٤٢،٩%) أعلى كثيرا من مجموعهما فى القاهرة (١٤،٤%) وأعلى أيضا من مجموعهما فى الجيزة (٣٤،٥%) وهو ما يعنى أن انخفاض نسبة الفئة الثالثة كان لحساب الفئة الثانية. نلاحظ بعد ذلك أن نسبة الفئة الرابعة (١٠٠٠ جنيه) انخفضت انخفاضا طفيفا (صارت ٢٠،٨% فى مقابل ٢١،٦% فى القاهرة، ٢١،٤% فى الجيزة). ومن الواضح أن هذه الفئة تتمتع بقدر كبير من الثبات، فهى فئة ليست شديدة الانخفاض وليست مرتفعة.

ثمة ملاحظة هامة أخرى، هى انخفاض نسبة الفئة الخامسة (أكثر من ١٠٠٠ وأقل من ٣٠٠٠ جنيها) إلى ١٠،٤% مقارنة ب ٣٧،٤% فى القاهرة و ٢٥% فى الجيزة. وتعتبر هذه الفئة بداية الفئات العالية. وتبقى الفئتان السادسة والسابعة وهى أعلى الفئات، وقد انخفضت نسبة الفئة السادسة إلى ١،٣% مقابل ١٥،١% فى القاهرة و ٣،٦% فى الجيزة، وكانت الفئة السابعة ٢،٥% مقابل ٩،٣% فى القاهرة و ١،٢% فى الجيزة. ومعنى هذا أن نسبة هذه الفئة قد ارتفعت قليلا مقارنة بالجيزة ولكن مجموع هاتين الفئتين (٣،٨%) يقل عن مجموعهما فى الجيزة.

من هنا يمكن القول بأن المستوى العام للأتعاب اتجه إلى الانخفاض فى شبرا الخيمة مقارنة بكل من الجيزة والقاهرة. ويتضح هذا بجلاء من الشكل البيانى رقم (٤) حيث وضعت منحنيات الأتعاب للمناطق الثلاثة معا ليمكن مقارنتها بسهولة.

والمتوقع أن يكون هذا نتيجة مترتبة على انخفاض مستوى المعيشة فى تلك المنطقة التى يمثل العمال غالبية سكانها. ومن المتوقع أيضا أن يكون مستوى الأتعاب عموما فى مناطق القاهرة الكبرى مرتبطا بالتباين فى المستوى العام المعيشة على وجه الإجمال. وهذا يعيدنا إلى ما سبق قوله عن ارتباط الأتعاب بالقدرة على الدفع.

الشكل رقم (٤)

الخـــط المتـــصل ـــــــــ يمثل "**القاهـرة**".

الخـــط المتـــصل - - - - - يمثل "**الجـــيزة**".

الخـــط المتـــصل ..... يمثل "**شبرا الخيمة**".

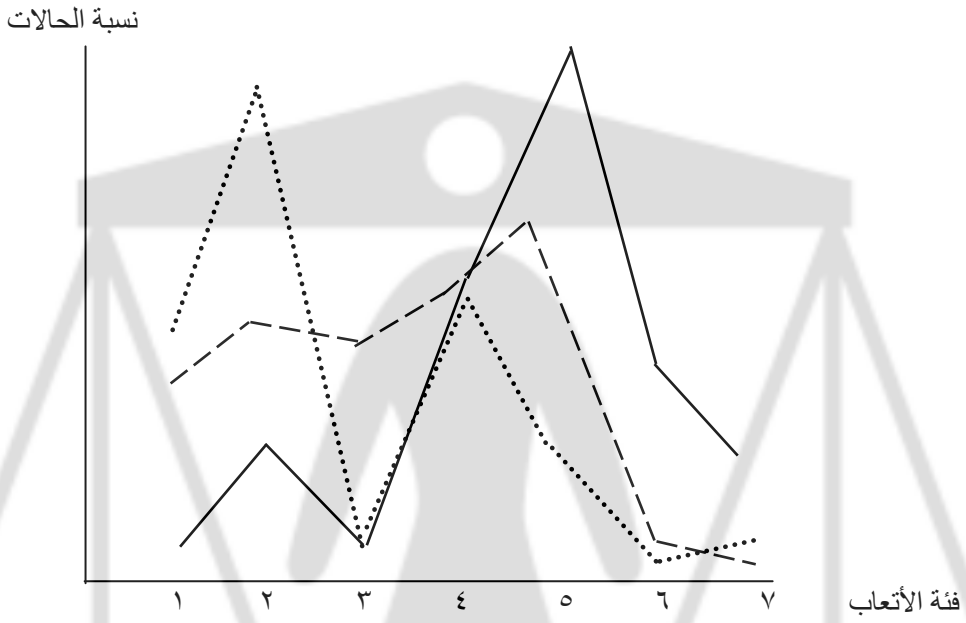

فى هذا الشكل نميز بوضوح وقوع منحنى القاهرة فوق منحنى الجيزة ووقوع منحنى الجيزة فوق منحنى شبرا الخيمة وذلك فى الجانب الأيمن بعد الفئة الرابعة. وهذا يعنى وجود أعلى مستوى للأتعاب فى القاهرة وأدناها في شبرا الخيمة ووقوع الجيزة بينهما. وينعكس هذا الوضع فى الجانب الأيسر فيما قبل الفئة الرابعة، حيث تزيد نسب فئات الأتعاب المنخفضة فى شبرا الخيمة عنها فى القاهرة والجيزة، وتجئ نسبها فى القاهرة فى أدنى مستوى وتقع الجيزة بين الإثنين. والحد الفاصل هو الفئة الرابعة (١٠٠٠ جنيه) التى كانت ثابتة إلى حد كبير.

٣) الأتعاب حسب نـــوع القضــايا..

- هل يعتبر نوع القضية عاملا مؤثرا فى تحديد أتعابها؟ هنا تجئ أقوال مختلفة، فعندما طرحنا هذا التساؤل جاءت اجابات المحامين مؤكدة لذلك، وحين سألناهم عن تقديراتهم لأتعاب مختلف القضايا، فرق غالبيتهم بين أنواع القضايا، لكنهم جميعا باستثناء شخص واحد أعطوا تقديرات متباينة فى مدى واسع لكل نوع. ويعرض الجدول رقم (٧) هذه التقديرات التى قدمها

المحامون.

الجـدول رقـم (٧)

تقديرات المحامين لأتعاب القضايا

نوع القضية	التقـديرات	متوسط التقديرات
الطلاق	٥٠٠ – ٢٠٠٠	١٢٥٠
النفقات	٥٠٠ – ٢٠٠٠	١٢٠٠
الخلع	٥٠٠ – ٢٠٠٠	١٠٠٠
إثبات الزواج	٧٠٠ – ٢٠٠٠	١٥٠٠
أجر مسكن	٥٠٠ – ٢٠٠٠	٧٠٠
مصروفات مدارس	٤٠٠ – ٢٠٠٠	٧٠٠
رؤية	٤٠٠ – ١٠٠٠	٨٠٠

فى ذلك الجدول، يظهر التباين بوضوح فى متوسط التقديرات، وهو متوسط مرجح بعدد المحامين الذن قدموا نفس التقدير. ومن المحامين من قال صراحة بعد تقديم تقديراته أن قدرة العميل تحدد فى النهاية قيمة الأتعاب. وبهذه التقديرات يمكن القول بأن هناك بعدان يحددان أتعاب أى قضية. البعد الأول هو الجهد الذى تتطلبه القضية والبعد الثانى قدرة العميل على الدفع. ويبقى بعد ثالث يظل ضمنيا بطبيعة الحال وهو شهرة المحامى وكثرة عملائه.

كانت الأتعاب الفعلية كما ذكرها أصحاب الدعاوى أعلى من تقديرات المحامين المذكورة فى المقابلات معهم بشكل عام، وقد تباينت الأتعاب الفعلية مثلما تباينت تقديرات المحامين حسب نوع القضية. وقد ورد فى هذه الدراسة ١٦ نوعا من القضايا التى كانت منظورة وقت الدراسة، وورد ١٨ نوعا من القضايا السابقة التى انتهى كانت قد انتهى نظرها.

يكفى أن ننظر إلى تباين أتعاب القضايا الحالية (التى كانت منظورة وقت الدراسة)، وهذا مبين فى الجدول رقم (٨). ويتضح من ذلك الجدول أن الأتعاب التى تراوحت من ٥٠ إلى ١٧،٠٠٠ جنيها كما سبق بيانه، تراوح متوسطها من ٥٧٥ جنيها إلى ٣٥٠٠ جنيها لمختلف أنواع القضايا، وكان أقل المتوسطات فى قضايا الولاية التعليمية ومصروفات المدارس، وأعلاها فى قضايا إثبات النسب.

يترتب هذا التباين فى المتوسطات على تباين قيمة الأتعاب بطبيعة الحال، وقد تباينت قيمة

الأتعاب فى كل نوع من القضايا فى مدى مختلف. تراوحت الأتعاب فى قضايا الطلاق من ١٠٠ إلى ٥٠٠٠ جنيها، وتراوحت فى قضايا النفقات من ١٠٠ إلى ١٧،٠٠٠ جنيها. وفى قضايا ضم الصغير من ٥٠ إلى ٦٠٠٠ جنيها. وتراوح الحد الأدنى فى مختلف أنواع القضايا من ٥٠ إلى ٢٠٠٠ جنيها بينما تراوح الحد الأقصى من ٤٠٠ إلى ١٧،٠٠٠ جنيها. وكان المتوسط العام للأتعاب فى القضايا التى كانت منظورة وقت الدراسة ١٥٠٠ جنيها.

جدول رقم (٨)

الأتعاب الفعلية فى القضايا المنظورة

م	نوع القضية	الأتعاب المدفوعة	المتوسط
١	طلاق	١٠٠ – ٥٠٠٠	١٢٠٠
٢	خلع	٥٠٠ – ٨٠٠٠	٢٣٠٠*
٣	نفقة مطلقة	١٠٠ – ١٧٠٠٠	١٦٠٠*
٤	نفقة زوجة	٤٠٠ – ٣٥٠٠	١١٠٠
٥	نفقة صغار	١٥٠ – ٥٠٠٠	١٣٠٠*
٦	ضم صغير	٥٠ – ٦٠٠٠	١٢٠٠
٧	مؤخر صداق	٥٠٠ – ٣٠٠٠	١٤٠٠
٨	اعتراض على إنذار طاعة	٤٠٠ – ١٢٠٠	٨٥٠
٩	ولاية تعليمية/م. مدارس	٣٠٠ – ١٠٠٠	٥٧٥
١٠	رؤية	٦٠٠ – ١٥٠٠	١١٠٠*
١١	تبديد ذهب أو منقولات	٤٠٠ – ٥٠٠٠	١٤٠٠
١٢	منزل حاضنة أو أجر مسكن	٤٠٠ – ٢٠٠٠	٨٥٠
١٣	إثبات نسب	٢٠٠٠ – ٥٠٠٠	٣٥٠٠
١٤	أخرى	٥٠٠ـ ٦٠٠٠	٢٤٠٠
الكل/ المتوسط العام		**٥٠ ـ ١٧٠٠٠**	**١٥٠٠**

* هذه البنود زادت فعليا عن تقديرات المحامين

هكذا يتضح أن نوع القضية يؤثر فى تحديد الأتعاب على وجه العموم، وهو يؤثر بشكل مباشر وبشكل غير مباشر. ينتج الأثر المباشر عن حجم الجهد المتوقع من المحامى. وينتج الأثر غير المباشر من توقعات عائد الدعوى حال انتهائها لصالح المدعية. وقد تتحدد الأتعاب فى هذه الحالة فى صورة نسبة من العائد كما فى حالة دعاوى متجمد النفقة، ومؤخر الصداق، وقد يقرر المحامى قيمة محددة لأتعابه بناء على توقعاته للعائد. وفى الحالتين تتداخل عوامل

تحديد الأتعاب مع قدرة العميل على الدفع.

٤) القضـايا السـابق رفعها والتي أنتهـي نظـرها وجمـلة الأتعـاب..

- كانت الدعوى التى كانت منظورة وقت الدراسة هى الدعوى الأولى فى ١٨٢ حالة أى حوالى ٦٠% من الحالات، وكانت هناك دعاوى سابقة انتهى نظرها فى بقية الحالات أى فى ١١٨ حالة تمثل حوالى ٤٠% من مجموع الحالات. وتعتبر الدعوى المنظورة مكملة لتلك الدعاوى التى سبقتها. وقد تراوح عدد تلك الدعاوى السابقة من دعوى واحدة إلى ٥ دعاوى لكل حالة، ولكن لم يصل العدد إلى خمس دعاوى إلا فى حالة واحدة.
- ترجع أهمية النظر فى القضايا السابق رفعها والتى انتهى نظرها إلى ترابط قضايا الأحوال الشخصية، إذ غالبا ما تترتب الدعوى على دعوى أو دعاوى أخرى سابقة لها وتكون القضية الأولى غالبا تمهيدا لقضايا أخرى لاحقة. وكان مجموع عدد القضايا السابق رفعها لنفس أفراد العينة ٢٠٥ قضية. ويعرض الجدول رقم (٩) تلك القضايا، وتشمل فئة "أخرى" فى ذلك الجدول ١٨ نوعا من من الدعاوى لم تظهر ضمن أنواع الدعاوى التى كانت منظورة فى وقت الدراسة. تشمل هذه الأنواع ثلاث دعاوى علاج، وثلاث دعاوى محضر تعدى، ودعويين لأجر حاضنة، ودعوى واحدة لإعلام وراثة. وقد سبق القول أن إعلام الوراثة ليس من دعاوى الأحوال الشخصية لكنه هنا كان مرتبطا بقضية أحوال شخصية.

الجدول رقم (٩)

أنواع القضايا السابق رفعها

م	نـــوع الدعـــوى	القضايا السابقة بترتيب رفعها					المجموع
		١	٢	٣	٤	٥	
١	طلاق	٤٧	٢		١		٥٠
٢	خلع	٧					٧
٣	نفقة مطلقة	١٩	١٣	٨			٤٠
٤	نفقة زوجة	٩					٩
٥	نفقة صغار	٣	٣				٦
٦	ضم صغير	٣	٢				٥
٧	مؤخر صداق	١٢	١٦	٧			٣٥
٨	اعتراض على إنذار طاعة	١					١
٩	ولاية تعليمية						
١٠	رؤيـــة					١	١

١١	تبديد ذهب أو منقولات	٨	١١	٥	١		٢٥
١٢	منزل حاضنة أو أجر مسكن	٤	١	٤	٥		١٤
١٣	إثبات نسب		١				١
١٤	مصروفات المدارس		١	٢			٣
١٥	أخـــــرى	٥	٢	٢			٩
المجموع		**١١٨**	**٥٢**	**٢٨**	**٦**	**١**	**٢٠٥**

يجب أن نلاحظ أيضا أن القضايا ليست مرتبة فى الجدول السابق ترتيبا زمنيا حسب أسبقية رفعها بالنسبة لشخص معين. ولا يمكن فى جدول كهذا ترتيب القضايا التى رفعها ١١٨ شخصا وفقا للترتيب الزمنى لرفع كل قضية لكل شخص. وقد تم ترتيب القضايا أولا حسب أنواعها، ثم حسب ترتيب رفعها بالنسبة للعينة ككل. وتوضيحا لهذا، ننظر مثلا فى قضايا الطلاق، وستكون قضية الطلاق أول قضية سابقة فى ٤٧ حالة، وثانى قضية سابقة فى حالتين والرابعة فى حالة واحدة، وهكذا. ومن ثم، تكون قضية إثبات النسب، الواردة تحت الرقم المسلسل ١٣، ثانى قضية سابقة بالنسبة للسيدة التى رفعتها. وبالمثل يمكن أن نفهم وضعية قضايا الرؤية وقضايا مصروفات المدارس.

- وبفحص جميع الحالات نلاحظ أن القضايا الحالية (التى كانت منظورة وقت الدراسة) (التى كانت منظورة وقت الدراسة) ما لم تكن هى ذاتها قضايا طلاق أو خلع، فهى مترتبة على قضايا طلاق أو خلع، أو على طلاق منفرد بإرادة الزوج، أو بموقف هجر يمتنع فيه الزوج عن الإنفاق على الزوجة أو على أطفاله أو ينكر الزواج أو يرفض نسب طفل إليه. وإذا كانت قضايا الأحوال الشخصية مترابطة بهذه الصورة، فإن القضايا التى كانت منظورة وقت الدراسة والتى تمثل أول قضية ترفع بالنسبة لأكثر من ٦٠% من الحالات لن تكون آخر القضايا التى ترفع. والأرجح أنها سوف تترتب عليها قضايا أخرى يرفعها نفس الأشخاص.
- على سبيل المثال، سوف يترتب على قضايا الطلاق والخلع التى كانت منظورة وقت الدراسة قضايا أخرى متنوعة. ومن ثم، فإن تكلفة قضايا الأحوال الشخصية بالنسبة للمرأة لا تقتصر على تكلفة القضية الأولى، وإنما تشمل سلسلة القضايا المترابطة والمتتابعة. والتكلفة الفعلية هى إذن مجموع تكاليف القضايا الحالية (التى كانت منظورة وقت الدراسة) والسابقة، وبالنسبة لمن تكون القضية الحالية هى أول قضية ترفع، ستكون تلك القضية بعد فترة من

الزمن قضية سابقة.

- فيما يتعلق بقيمة أتعاب المحاماة ستكون مساوية لمجموع الأتعاب فى القضايا الحالية (التى كانت منظورة وقت الدراسة) والسابقة. وبالنسبة لمن تمثل القضية الحالية أولى الدعاوى المرفوعة لن تقتصر التكلفة على أعباء تلك الدعوى، فمن المتوقع أن يتحملوا المزيد فى قضايا لاحقة. ومن ثم، يمكننا أن نتحدث عن تكلفة حالية وتكلفة متوقعة. والآن، لدينا فى العينة الحالية عينة فرعية تشمل من سبق لهن رفع قضايا سابقة، ويمكن حساب مجموع ما دفعنه حتى الآن كأتعاب ورسوم قضائية. وهذا مبين فى الجدول رقم (١٠).

الجـــدول رقــم (١٠)

مجموع أتعاب المحاماة ورسوم التقاضى بالنسبة لأصحاب القضايا السابقة

الفئة	القضايا الحالية		القضايا السابقة		كل القضايا	
	عـــدد	نسبة %	عـدد	نسبة%	عـدد	النسبة%
أقل من ٥٠٠	١٨	١٥،٧	٨	٧،٠	١	٠،٩
٥٠٠- أقل من٨٠٠	٢٨	٢٤،٤	٢٦	٢٢،٦	٤	٣،٥
٨٠٠ ــ أقل من ١٠٠٠	٩	٧،٨	٨	٧،٠	٤	٣،٥
١٠٠٠	٢٤	٢٠،٩	١٢	١٠،٤	٧	٦،١
١٠٠١ - أقل من ٣٠٠٠	٢٥	٢١،٧	٤٣	٣٧،٤	٦٠	٥٢،١
٣٠٠٠- أقل من ٥٠٠٠	٥	٤،٣	١٣	١١،٣	٢٥	٢١،٧
٥٠٠٠ فأكثر	٦	٥،٢	٥	٤،٣	١٤	١٢،٢
جملة عدد الحالات	١١٥	١٠٠،٠	١١٥	١٠٠،٠	١١٥	١٠٠،٠
لم تذكر قيمة الأتعاب	٣		٣		٣	

واضح من ذلك الجدول أنه بإضافة أتعاب القضايا الحالية (التى كانت منظورة وقت الدراسة) والقضايا السابقة تضخمت فئات الأتعاب الكبيرة وانكمشت نسبيا فئات الأتعاب الصغيرة وهذه نتيجة بديهية. ويمكن إلقاء نظرة عامة إلى الحد الأدنى والحد الأعلى لأعباء الفرد ومتوسطات الأعباء وستبدو كما فى الجدول رقم (١١).

الجــدول رقــم (١١)

نظرة عامة إلى عبء الأتعاب للفرد

بيـــــــــــــان من لهم قضايا سابقة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط
القضايا الحالية (التى كانت منظورة وقت الدراسة)	١٠٠	١٠،٠٠٠	١٤٢٠
القضايا السابقة	١٠٠	١١،٥٠٠	١٦١٠
مجموع القضايا	٣٥٠	١٣،٠٠٠	٢٩٤٠
من ليس لهم قضايا سابقة	٥٠	١٧،٠٠٠	١٦٤٠

يعرض هذا الجدول القضايا الحالية (التى كانت منظورة وقت الدراسة) فى مجموعها فى السطر الأول، ويعرض القضايا السابقة فى مجموعها فى السطر الثانى. وفى هاتين الحالتين تعرض القضايا غير منسوبة لأشخاص بعينهم. ولكن حين يتعلق الأمر بمجموع القضايا، فالمجموع هنا (فى السطر الثالث) منسوب للأشخاص أصحاب القضايا. وعلى هذا فالحد الأدنى فى القضايا الحالية (التى كانت منظورة وقت الدراسة) والقضايا السابقة هو الحد الأدنى بشكل عام. أما فى مجموع القضايا فالحد الأدنى هو أقل ما دفعه الأشخاص لمجموع القضايا التى رفعها كل منهم. وحيث يتراوح عدد القضايا السابقة من قضية واحدة إلى خمس قضايا فإن مجموع القضايا الحالية (التى كانت منظورة وقت الدراسة) والسابقة يتراوح من قضية واحدة إلى ٦ قضايا، وهذا واضح فى الجدول رقم (١٢).

الجــدول رقـــم (١٢)

أعـداد القضايا المرفوعة

لكــل متقاضـية	
عــدد القضايا	عــدد الحالات
١	١٨٢
٢	٦٥
٣	٢٤
٤	٢١
٥	٦
٦	١

بالنظر إلى بيانات الجدولين السابقين، تتحمل المتقاضية حوالى ٣٠٠٠ جنيها فى المتوسط

لمجموعة القضايا التى رفعتها فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، فى سلسلة دعاوى متتابعة. وإذا كان من ليس لهم قضايا سابقة يتحملون فقط ١٦٤٠ جنيها فى المتوسط فهذا يخص دعواهم الأولى وما زال أمامهم طريق طويل وسلسلة قضايا متوقعة سوف ترفع متوسط العبء الذى يتحملونه. وحتى أولئك الذين رفعوا فعلا أكثر من قضية ما زال من المتوقع أن يزيد متوسط العبء الذى يتحملونه، بما قد يرفعونه لاحقا من قضايا مكملة.

٥) أتجـــاه الأتعـــــاب إلي الأرتفـــاع ..

- بالمقارنة بين أتعاب المحاماة فى القضايا التى سبق رفعها وانتهى نظرها، وبين أتعاب المحاماة فى القضايا الحالية (التى كانت منظورة وقت الدراسة)، يلاحظ اتجاه عام إلى الارتفاع بالنسبة لمختلف أنواع القضايا. ويتضح ذلك بالمقارنة بين متوسطات الأتعاب المدفوعة لكل نوع من القضايا السابقة، ومتوسطات الأتعاب المدفوعة للقضايا الحالية. وهذا الاتجاه إلى الارتفاع يشمل جميع أنواع القضايا فيما عدا نوعا واحدا هو الولاية التعليمية ومصروفات المدارس، فقد انخفضت فى القضايا الحالية إلى أقل من نصف قيمتها فى القضايا السابقة. ويعرض الجدول رقم (١٣) هذه المقارنة.

الجـدول رقم (١٣)

متوسطات الأتعاب المدفوعة للقضايا السابقة والحالية [١]

م	نـوع القضـية	متوسطات أتعاب القضايا		نسبة التغير %
		السابقة	الحالية	
١	طلاق	٨٠٠	١٢٠٠	+ ٥٠
٢	خلع	٩٥٠	٢٣٠٠	+ ١٤٢
٣	نفقة مطلقة	٨١٥	١٦٠٠	+ ٩٦
٤	نفقة زوجة	٥٨٠	١١٠٠	+ ٩٠
٥	نفقة صغار	٥٢٠	١٣٠٠	+ ١٥٠
٦	ضم صغير	٥٧٠	١٢٠٠	+ ١١١
٧	مؤخر صداق	١٢٧٠	١٤٠٠	+ ١٠
٨	اعتراض على إنذار طاعة	٥٠٠	٨٥٠	+ ٧٠
٩	ولاية تعليمية/ م. مدارس	١٢٣٠	٥٧٥	- ٤٧
١٠	رؤية	٣٠٠	١١٠٠	+ ٢٦٧

[١] متوسطات أتعاب القضايا الحالية (التى كانت منظورة وقت الدراسة) منقولة من الجدول رقم (٨)، ص: ٢٥ من هذا الكتاب.

١١	تبديد ذهب أو منقولات	٩٤٠	١٤٠٠	+ ٤٩
١٢	منزل حاضنة أو أجر مسكن	٧٠٠	٨٥٠	+ ٢١
١٣	إثبات نسب	١٠٠٠	٣٥٠٠	+ ٢٥٠
١٤	أخـــرى	٧٧٠	٢٤٠٠	+ ٢١٢
الكل/ المتوسط العام		**٩١٤**	**١٥٠٠**	**+ ٦٤**

فى هذا الجدول يتضح أن أدنى حد لمعدل الزيادة كان ١٠% وهى متوسط الزيادة فى قضايا مؤخر الصداق حيث زاد المتوسط من ١٢٧٠ إلى ١٤٠٠ جنيها. أما أعلى معدلات الزيادة فكان ٢٦٧% وهى الزيادة فى قضايا الرؤية حيث زاد المتوسط من ٣٠٠ إلى ١١٠٠ جنيها. وقد زاد المتوسط العام من ٩١٤ إلى ١٥٠٠ جنيها بنسبة ٦٤%. ومع هذا الارتفاع لا تزال توجد أتعاب رمزية فى تعاملات المحامين مع محدودى الدخل.

هذا الاتجاه إلى الزيادة ليس ناتجا فقط عن الارتفاع العام فى الأسعار أو ما يسمى التضخم، وإنما ينتج أساسا عن زيادة قدرة المتقاضين بصفة عامة على الدفع. وهذه القدرة ترتفع بتأثير عائد القضايا ذاتها، فالمتقاضية التى لم تكن قادرة على أن تدفع أتعابا للمحامين تحصل على عائد من القضية الأولى تستطيع أن تدفع منه أتعابا أعلى للقضية اللاحقة. لهذا لا نتوقع أن يسير هذا الارتفاع بمعدل زمنى ثابت، ومن ثم، نتجاهل المدة الزمنية التى حدث فيها هذا الارتفاع.

٦) التكالـف غـــير المدفـــوعة نقـــداً ..

- التكلفة غير المدفوعة نقدا لحساب الدعوى هى تكلفة تترتب على الدعوى لكن من يرفعون الدعاوى لا يدفعونها فى صورة نقدية. ويتمثل جزء من تلك التكلفة فى الموارد الاستثنائية التى تستخدمها من فقدت الدعم الذى كان يقدمه الزوج، لتغطية نفقات معيشتها خلال فترة التقاضى. ويتمثل جزء آخر من تلك التكلفة فى الأعباء التى تتحملها العاملات نتيجة تعطلهن عن العمل بسبب القضايا المرفوعة. ويحدث ذلك التعطل نتيجة الاضطرار لتخصيص جزء من وقت العمل لأغراض أخرى غير العمل، مثل الذهاب إلى المحكمة، أو تجهيز أوراق للمحامى، وزيارة المحامين فى مكاتبهم على سبيل المتابعة.
- بالنظر أولا إلى التعطل عن العمل، يلاحظ أن كثيرا من السيدات أصحاب الدعاوى ليس لديهن عمل، وأن من لديهن عمل قد لا يتعطلن عنه إن كان عملا خاصا يمكن إعادة جدولة

مواعيده أو إن كان عملا حكوميا يمكنهن فيه الحصول على إجازات أو الاستفادة برصيد إجازات لم يحصلن عليها. وقد رفضت بعض السيدات العاملات من أصحاب الدعاوى إعطاء بيانات عن أعمالهن وما يخسرنه نتيجة التعطل عن العمل أو التأخر عنه.

- أما الموارد الاستثنائية التى تتوفر لمن ليس لديها عمل يحقق دخلا يغطى نفقات معيشتها فى فترة التقاضى، فتتمثل فى مساعدات من أطراف أخرى تغطى تلك النفقات. مثل هذه المساعدات لها قيمة مالية وقد تحصل عليها السيدة نقدا ولكنها ليست هى التى تدفعها ولهذا نقول أنها ليست مدفوعة نقدا لأن من يدفعها ليس طرفا فى التقاضى. هذه المدفوعات جزء من تكلفة النزاع، لكنها تكلفة يتحملها المجتمع. ولا ترتبط بالتقاضى على وجه التحديد، بل ترتبط بالمشكلات التى أنتجت النزاع وسيتحملها المجتمع (سيقدم نفس المساعدات) حتى لو لم يحدث التقاضى.
- المشكلات التى تنتج النزاعات الأسرية هى انعكاس لثقافة المجتمع التى تحدد للناس أساليب تعاملهم مع مشكلاتهم الأسرية. وتعتبر نفقات المعيشة لمن تفقد دعم الزوج نتيجة النزاع، جزءا من تكلفة تلك الثقافة المجتمعية. ومع أن اللجوء للقضاء لحل كل مشكلات الأحوال الشخصية جزء من ثقافة المجتمع، إلا أن تكاليف التقاضى ذاتها يمكن تقسيمها على هذا الأساس إلى تكلفة قضايا الأحوال الشخصية، وتكلفة الثقافة المجتمعية.

هنا فرق بين الدراسة الحالية والدراسة التى سبق إجراؤها عام ٢٠٠٧م ، فالدراسة السابقة كانت عن تكلفة الطلاق بالنسبة للمجتمع، وكانت تكلفة التقاضى جزءا منها. وكانت تكلفة الطلاق عالية بسبب الثقافة المجتمعية التى تتقبل فكرة تفوق الرجل وتعطيه الحق فى أن يفرض إرادته بكل السبل التى يقبلها. بهذه الثقافة يضيق نطاق التسامح ويعتبر النزاع معركة تنتهى إما إلى هزيمة أو انتصار شخصى، لا مجرد خلاف يحل بالتفاوض بما يرضى الطرفين.

ترتب على هذه الثقافة إطالة أمد النزاع، وهى تكلفة بالنسبة للمجتمع. أما الدراسة الحالية فهى عن تكلفة التقاضى على وجه التحديد. وثقافة المجتمع ليست غائبة تماما فى هذه الحالة، لكنها محصورة فى زيادة عدد القضايا نتيجة تفرع النزاع وتحول كل تفرعاته إلى دعاوى قضائية. وتعدد القضايا هو موضع اعتبار فى الدراسة الحالية. وفى الوقت ذاته يوجد الوجه الآخر لثقافة المجتمع وهو الميل إلى عمل الخير، والعطف على الضعفاء والمظلومين، وهذا التعاطف قد يجئ من أطراف خارج دائرة النزاع، هم مصدر المساعدات التى سبق التنويه عنها.

لهذه الاعتبارات، لا يحسب فى تكاليف التقاضى غير المدفوعة نقدا فى الدراسة الحالية، سوى الخسارة الناتجة عن التعطل عن العمل بسبب التقاضى. وتبقى تكاليف الثقافة المجتمعية محسوبة ضمنيا كجزء من جملة التكاليف المحسوبة عن جميع القضايا المرفوعة، والمترتبة على تعدد القضايا وكثرة اللجوء إلى القضاء لحسم الصراعات الأسرية.

تكلفة التعطـــل عن العـــمل..

- كانت النساء العاملات فى العينة ١٣٢ سيدة، قررت ١٠٠ منهن أنها تتعطل عن عملها لمدد مختلفة. قالت ٤٧ سيدة أنهن يتعطلن يوما كل أسبوع، وقالت ٤٥ أنهن يتعطلن يوما فى الشهر، وقال ثلاثة أنهن يتعطلن يوما كل ثلاثة اشهر، ولم تحدد خمس سيدات كم يوما يتعطلن. أما خسارة اليوم الواحد فقد تراوحت من ٢٠ إلى ٣٥٠ جنيها ولم تحدد ثمانية سيدات قيمة الخسارة علن كل يوم.
- هذه خسائر خاصة بمن لهن عمل، ولا نستطيع توزيعها على العينة كلها. وهكذا يحسب متوسط تلك الخسارة للسيدات العاملات فقط. ومتوسط الخسارة هو ١٨٥ جنيها تقريبا كل شهر، وقد كان متوسط الفترة الزمنية التى استغرقتها قضايا هؤلاء العاملات حتى الآن ٣،١٥ شهرا، وبذلك يكون متوسط تكلفة التعطل حتى تاريخ المقابلة ٥٨٠ جنيها. ولما كانت القضايا لا تزال منظورة، فسيزداد يالتالى حجم ذلك البند من التكلفة، حسب المدى الزمنى الذى تستغرقه القضايا.
- من ثم، يمكن تقدير التكلفة المتوقعة غير المدفوعة نقدا، حتى نهاية نظر القضايا. ولا نعرف متى ينتهى نظرها، وقد استغرقت فى الواقع الفعلى حتى الآن مدى زمنيا واسعا. قضايا الطلاق المنظورة الآن استغرق بعضها ١٢ شهرا وما زالت منظورة. وبعض قضايا الخلع ما زال منظورا منذ ٢٤ شهرا، وقضايا نفقة المطلقة وضم الصغير ما زال بعضها منظورا منذ ٤٨ شهرا. أما بقية القضايا فما زالت منظورة منذ فترات تتراوح من ٣ إلى ١٢ شهرا.

الجدول رقم (١٤)

المدى الزمنى الذى استغرقته القضايا المنظورة حتى الآن

نوع القضية	المدى الزمنى (بالشهور)	المتوسط (بالشهور)
طلاق	١ – ١٢	٢،٣

خلع	١ – ٢٤	٣،٧
نفقة مطلقة	١ – ٤٨	٤،٢
نفقة زوجة	١ – ٧	٤،٦
نفقة صغار	٢ – ١٢	٧،٨
ضم صغير	١ – ٤٨	٨،٤
مؤخر صداق	١ – ٣	١،٦
اعتراض على إنذار طاعة	١ – ٣	٢،٠
ولاية تعليمية/ م. مدارس	١ – ٦	٢،٤
رؤية	١ – ٥	٤،٠
تبديد ذهب أو منقولات	١ – ٦	٣،٤
منزل حاضنة أو أجر مسكن	١ – ٦	٢،٢
إثبات نسب	٣ – ١٢	٦،٣
أخـــــرى	٢ – ٨	٤،٣
المتوسط العام		٣،٧

يبين الجدول رقم (١٤) المدى الزمنى الذى استغرقه نظر القضايا حتى الآن (حتى تاريخ المقابلات). أما المدى الزمنى المتوقع لانتهاء القضايا، فيمكن حسابه على أساس تقديرات المحامين لفترات التقاضى. ويعرض الجدول رقم (١٥) تقديرات المحامين هذه، وكما يتضح فى هذا الجدول، ويصل تقديرهم فى بعض القضايا (قضايا إثبات النسب وإثبات الزواج) إلى ٦٠ شهرا.

الجدول رقم (١٥)

تقديرات المحامين لفترات التقاضى

نــوع القضية	المدى الزمنى (بالشهور)	المتوسط (بالشهور)
النفقات (زوجية، صغار، دعوى حبس)	٢ – ٣٠	١٣
طلاق للضرر وتوابعه (مؤخر صداق ..)	١ – ٢٤	١١
الخلع	١ – ١٢	٧
إثبات زواج، إثبات نسب، ودعاوى التفريق	٣ – ٦٠	١٧
أجر مسكن	٢ – ١٢	٧
مصروفات مدارس	٢ – ١٢	٦

رؤية، ضم صغير	٢ – ٢٤	٩
المتوسط العام		**٩،٨**

وفقاً لهذه التقديرات يرتفع المتوسط العام للمدى الزمنى المتوقع لانتهاء القضايا إلى ٩،٨ شهرا، وهو يزيد أكثر من ستة أشهر عن المتوسط العام للفترات التى استغرقها نظر القضايا حتى الآن. والسبب واضح وهو أن القضايا التى لم ينته نظرها حتى الآن رفع بعضها حديثا وقبل أقل من شهر.

على هذا الأساس نعيد تقدير تكلفة التعطل عن العمل إلى أن ينتهى نظر القضايا، حيث تحسب التكلفة على أساس متوسط الفترة المتوقعة لانتهاء نظر القضايا. وقد كانت التكلفة الشهرية ١٨٥ جنيها والمتوقع أن يستمر تحمل هذا العبء لمدة ٩،٨ شهرا حسب تقديرات المحامين. وبذلك تبلغ تكلفة التعطل عن العمل بسبب التقاضى ١٨٠٠ جنيها تقريبا.

جمـــلة التكـاليـــف الماليـة وغـير المـاليـة ..

- كـان متوسط ما يدفع للمحامين كأتعاب للقضايا التى كانت منظورة وقت الدراسة ١٥٠٠ جنيها، وهذه هى تكلفة القضايا بالنسبة لغير العاملات. أما بالنسبة للعاملات فيضاف إلى ذلك تكلفة التعطل عن العمل وهى فى المتوسط ١٨٠٠ جنيها. وبالنظر إلى أنواع القضايا المختلفة تختلف قيمة الأتعاب وتتباين فترات التعطل عن العمل وتحسب التكلفة كما فى الجـدول رقـم (١٦).

الجـدول رقم (١٦)

جملة تكلفة التقاضى

نوع القضية	أتعاب مدفوعة نقدا	التعطل عن العمل		جملة التكلفة
		المدة	القيمة	
طلاق	١٢٠٠	١١	٢٠٠٠	٣٢٠٠
خلع	٢٣٠٠	٧	١٣٠٠	٣٦٠٠
نفقة مطلقة	١٦٠٠	١٣	٢٤٠٠	٤٠٠٠
نفقة زوجة	١١٠٠	١٣	٢٤٠٠	٣٥٠٠

نفقة صغار	١٣٠٠	١٣	٢٤٠٠	٣٧٠٠
ضم صغير	١٢٠٠	٩	١٦٥٠	٢٨٥٠
مؤخر صداق	١٤٠٠	١١	٢٠٠٠	٣٤٠٠
اعتراض على إنذار طاعة	٨٥٠	٣	٥٥٠	١٤٠٠
ولاية تعليمية/ م. مدارس	٥٧٥	٦	١١٠٠	١٦٧٥
رؤية	١١٠٠	٩	١٦٥٠	٢٧٥٠
تبديد ذهب أو منقولات	١٤٠٠	٦	١١٠٠	٢٥٠٠
منزل حاضنة/ أجر مسكن	٨٥٠	٧	١٣٠٠	٢١٥٠
إثبات نسب	٣٥٠٠	١٧	٣١٠٠	٦٦٠٠
أخـــرى	٢٤٠٠	٨	١٥٠٠	٣٩٠٠

- هنا نكرر على سبيل التذكرة، أن المرأة العاملة تتحمل مجموع التكلفة المدفوعة نقدا وخسائر التعطل عن العمل. أما المرأة غير العاملة فتتحمل التكلفة النقدية فقط، إذ ليس لديها عمل تتعطل عنه وتخسر عائده. ولكن تظل المرأة غير العاملة تعانى من عبء نفقات معيشتها بعد انقطاع ما كان يقدمه لها الزوج نتيجة نشوب النزاع وهو كما سبق القول تكلفة يتحملهاالمجتمع.

٧) التـكـاليـف الخـفـيـــة ..

- يوجد فى التكاليف ما يمكن أن يسمى التكاليف الخفية. هذه تكلفة غير مرئية أبسط بنودها عبء التزاحم فى بيت الأهل عندما تلجأ إليه الزوجة وأولادها بعد أن تفقد دعم الزوج. وهذا بند لا نجازف بوضع تقدير حكمى له. ينشأ بند آخر غير مرئى حين لا تحصل المرأة بعد المراوغات التى تطيل وقت التقاضى، إلا على جزء مما كان يعتبر نصيبها من دخل الأسرة أثناء الزواج. ولا نجازف مرة أخرى بوضع تقدير حكمى للفرق. وكان يتعذر جمع بيانات لتقدير هذه البنود فى بحث سريع كهذا البحث.
- يضاف بند آخر غير مرئى فى حالة الخلع، حيث لا يتعين على المرأة أن تتنازل فقط عن حقوق يقررها عقد الزواج كمؤخر الصداق، بل يتعين أيضا أن ترد للزوج مقدم الصداق وما يتمسك برده من هدايا الخطبة. وما ترده المرأة هنا لم يكن قرضا واجب السداد. وتنشا التكلفة غير المرئية هنا حين تضطر المرأة لبيع بعض ممتلكاتها لترد أموالا كان من حقها أن تنفقها. هذا بدلا من أن يكون لها نصيب من ثروة الأسرة التى ساهمت فى صنعها خلال فترة

الزواج.

٨) تغـــير عـــــبر الـزمـن..

- مضت قرابة عشر سنوات منذ إجراء الدراسة السابقة عن تكاليف الطلاق حتى وقت إجراء الدراسة الحالية، فماذا طرأ من تغير خلال تلك الفترة على تكاليف التقاضى؟ يمكن هنا رصد التغير فى أتعاب المحامين وتكاليف المحكمة والتكاليف غير المدفوعة نقدا.

أتعـــــاب المحـــــامـين ..

تراوحت أتعاب المحامين فى قضايا الطلاق عام ٢٠٠٧ من لاشئ (محامون متطوعون) إلى ٨٠٠٠ جنيها، وكان المتوسط ٨٥٠ جنيها. وفى ٢٠١٦، تراوحت الأتعاب ما بين ١٠٠ إلى ٥٠٠٠ جنيها، وكان المتوسط ١٢٠٠ جنيها. وعلى أساس تلك المتوسطات تكون اتعاب المحاماة عام ٢٠١٦ قد ارتفعت بنسبة حوالى ٤١% مقارنة بعام ٢٠٠٧.

تكـاليف المحكـمـة ..

تقدر تكاليف المحكمة على أساس ما يخص القضية من وقت القضاة وما يخصها من الأجور الإدارية للعاملين بالمحكمة بمختلف أشكالها. وقد بلغت هذه التكلفة عام ٢٠٠٧ حوالى ٣٤٥ جنيها، منها ١٥٠ جنيها أى ٤٥% تقريبا تمثل تكلفة وقت القضاة. ويمكن إعادة تقدير هذه التكلفة فى ضوء الارتفاع فى معدلات الأجور بشكل عام. ولكن انخفاض مدة التقاضى تحدث أثرا فى الاتجاه العكسى.

حدث ارتفاع فى متوسط الأجور بمعدل ٤١٤% منذ عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٧[٢] ويترتب على هذا زيادة تكاليف المحكمة من ٣٤٥ إلى ١٤٢٨ جنيها إذا لم تتغير فترة التقاضى. وقد كان متوسط فترة التقاضى فى قضايا الطلاق ١٨ شهرا فى دراسة عام ٢٠٠٧، وهذا المتوسط ينخفض إلى ١١ شهرا فى الدراسة الحالية. والتقدير الأخير هو تقدير المحامين حيث القضايا فى الدراسة الحالية ما زالت منظورة ولم تنته بعد. وبناء على هذا يتم تعديل تكلفة المحكمة فتكون فى حدود ٨٧٢ جنيها

التكـاليف غـــير المدفـــوعـة نقـــداً ..

كان تقدير وقت التعطل عن العمل بسبب النزاع يقدر فى حدود ١٣٠ جنيها شهريا بالنسبة للمرأة العاملة عام ٢٠٠٧ مقبل ١٨٥ جنيها عام ٢٠١٦. لكن انخفاض فترة التقاضى يحدث أثره فى اتجاه خفض التكفة الكلية. وهكذا كانت تكلفة التعطل عن العمل بسبب التقاضى ٢٣٤٠ جنيها فى قضايا الطلاق عام ٢٠٠٧، حيث كانت فترة التقاضى ١٨ شهرا لقضايا الطلاق. وتنخفض هذه التكلفة إلى ٢٠٣٥ جنيها عام ٢٠١٦، حيث فترة التقاضى ١١ شهرا كما سبق بيانه. وهذه المقارنة تخص فقط قضايا الطلاق، لأن فترات التقاضى فى أنواع القضيا الأخرى تختلف.

****

الفصل الـــرابـــــع..

..الخـلاصـة والتوصيـات..

أجريت هذه الدراسة عن تكاليف قضايا الأحوال الشخصية فى القاهرة الكبرى، فى الفترة من ٢٠ أغسطس حتى ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦. كان ذلك من خلال مسح ميدانى شمل عينة عشوائية من السيدات من القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة، كما شمل عينة صغيرة من المحامين. بلغ عدد السيدات ٣٠٠ سيدة، وعدد المحامين٢١ محاميا، واستخدم فى المقابلات استبيان مقنن للسيدات وآخر للمحامين. وقد تم إعداد هذا الكتاب بناء على التقرير الذى أعد عن تلك الدراسة.

وصف العينـــة ونـوعيات القضـايا..

تراوحت أعمار السيدات في العينة ما بين ١٧ إلى ٧٢ سنة، وهو ما يكشف بصورة عفوية حقيقة لم نكن نبحث عنها، ولكنها فرضت وجودها، وهى الزواج قبل بلوغ السن القانونية. فرضت هذه الحقيقة وجودها ورصدناها بشكل عابر. لم نتعمق فى البحث عن سر زواج الصغيرة واكتفينا

برصد قضيتها وكانت قضية خلع. وهى تضيف نوعا من التكلفة ليس من السهل حسابه، والمجتمع لم يحسب أبدا كم يكلفه زواج الصغيرات، وهى حالة واحدة لكنها إشارة رمزية.

كانت أكثر القضايا عددا قضايا الطلاق والخلع ونفقات المطلقة. وهنا إشارات رمزية أخرى إلى بنود من التكلفة تتحملها النساء ويتحملها المجتمع، ولا تدخل عادة فى الحساب. تشير قضايا الطلاق إلى نوع من العنف لا يدخل أيضا فى حسابات العنف المجتمعية. واللجوء إلى المحكمة للحصول على الطلاق هو رد على العنف، حيث أن (الرجل) لا يسلم هنا بحق المرأة ويتعمد إيذاءها والمجتمع يأخذ هذا ببساطة باعتباره حق (الرجل)، ولهذا وضعنا كلمة "الرجل" بين قوسين.

مـدة التقـاضـــي ..

كانت المدة المنقضية منذ رفع الدعوى فى الحالات التى قابلناها تتراوح من أقل من شهر إلى ٤٨ شهرا، وهى قضايا ما زالت منظورة، وقد تطول مدتها أكثر من ذلك. وكان هناك على وجه الإجمال ١٩ دعوى مضى على رفعها ١٢ شهرا أو أكثر. يشمل ذلك ١٠ دعاوى مضى على رفعها ١٢ شهرا، وثلاث دعاوى مضى على رفعها ١٨ شهرا، ودعويان مضى على رفعهما ٢٤ شهرا، وواحدة مضى عليها ٣٦ شهرا، وثلاث أكملت ٤٨ شهرا.

كانت الدعاوى الثلاث التى مضى على رفعها ١٨ شهرا تشمل قضية نفقة مطلقة، وقضيتين لنفقة صغار. وكانت الدعويان اللتين مضى على رفعهما ٢٤ شهرا تشمل دعوى خلع، ودعوى نفقة صغار. وكانت الدعوى التى مضى عليها ٣٦ شهرا قضية ضم صغير، وشملت الدعاوى الثلاث التى مضى على رفعها ٤٨ شهرا، قضيتى نفقة (إحداهما لمطلقة والأخرى لزوجة مسيحية)، وقضية حضانة.

طول مدة التقاضى يشير بدوره إلى بنود تكلفة غير مالية، وإن كانت لها آثارها المالية. كلما طالت المدة طالت المعاناة، والإطالة ليست صدفة بأى حال وإنما هى مراوغات الخصوم، وبراعة المحامين الذين يستغلون ثغرات فى القانون تسمح لهم بإضافات زمنية للتنكيل بالخصوم، أو لتأجيل عبء سوف يتحمله موكله حين يصدر الحكم ضده. والتنكيل بالخصوم ليس تنكيلا نفسيا

فقط بل مالى أيضا، إذ تتأجل استفادة المستحقين للنفقات على سبيل المثال كلما طالت مدة التقاضى.

سلاسل الدعاوي ..

كانت الدعوى التى كانت منظورة وقت الدراسة هى الدعوى الأولى فى ١٨٢ حالة، أى فى ٦٠% من الحالات تقريبا. وفى بقية الحالات أى فى ١١٨ حالة وهى ٤٠% من الحالات تقريبا، كانت هناك دعاوى سابقة. وقد تراوح عدد الدعاوى السابقة من دعوى واحدة إلى ٥ دعاوى فى كل حالة. وترجع أهمية النظر فى القضايا السابق رفعها إلى ترابط قضايا الأحوال الشخصية، حيث تتفرع عن النزاع دعاوى عديدة منها ما يمهد للقضية الرئيسية ومنها ما يتلو تلك القضية ويبنى عليها.

قد تمهد لدعوى الطلاق دعوى نفقة، حين يمتنع الزوج عن الإنفاق على أسرته، ويهجرها وفى الوقت ذاته يرفض الطلاق. وبعد الطلاق وهو الدعوى الرئيسية تجئ دعاوى أخرى بالتبعية، بشأن نفقات المطلقة والأولاد، ورؤية الصغار ونفقات تعليمهم والولاية التعليمية عليهم ودعاوى نقل حضانتهم. ويصل التراشق أحيانا إلى رفع دعاوى عن تبديد منقولات الزوجة وأموالها .. إلى آخر ما برعت فى ابتكاره مواهب التقاضى وآلته المعقدة فى مجال الأحوال الشخصية.

التكاليف المدفوعة نقداً..

أهم التكاليف المدفوعة نقدا أتعاب المحامين، وهى فى هذه الأحوال مجموع أتعاب القضايا الحالية (التى كانت منظورة وقت الدراسة) والقضايا السابقة. أما بالنسبة لمن تمثل لها القضية الحالية أولى الدعاوى المرفوعة فان عبء الأتعاب، لا ينتهى عند أعباء تلك الدعوى الأولى، إذ يكون من المتوقع أن تتحمل المزيد فى قضايا لاحقة. وقد تباينت قيمة تلك الأتعاب فى مدى واسع. تراوحت فى القضايا التى كانت منظورة وقت الدراسة من ٥٠ جنيها إلى ١٧،٠٠٠ جنيها (سبعة عشر ألفا). وفى هذا السياق ظهر الوجه المشرق لمهنة المحاماة ، حيث كان واضحا أن بعض المحامين يراعون الظروف الإنسانية ويرفعون الدعاوى مقابل مبالغ رمزية يسمونها رسوم الدعوى، تراوحت من ١٠٠ إلى ٣٥٠ جنيها. وبدءا من ٤٠٠ جنيها كان يذكر أن هذا قيمة الأتعاب.

فى الحد الأعلى ، وصلت الأتعاب إلى ١٧،٠٠٠ جنيها فى حالة واحدة، وكانت ١٠،٠٠٠ جنيها فى حالة أخرى، ثم كانت ٨٠٠٠ فى حالة ثالثة. وفيما هو أدنى من ذلك زاد عدد الحالات

كلما انخفضت الأتعاب. كانت الأتعاب حتى أقل من ١٠٠٠ جنيه تغطى أكبر نسبة من الحالات (٣٨،١%)، وكانت فئة الألف جنيه تغطى ٢١،٣% من الحالات، وغطت فئة ٣٠٠٠ جنيها فأكثر ١٣،٧% من الحالات، بينما غطت فئة ٥٠٠٠ جنيها ٥،٣% من الحالات.

لأغراض المقارنة بين أجزاء القاهرة الكبرى قسمت العينة أثناء تحليل البيانات، إلى عينات فرعية للقاهرة والجيزة وشبرا الخيمة. وقد تبين أن المستوى العام للأتعاب اتجه إلى الانخفاض فى شبرا الخيمة مقارنة بكل من الجيزة والقاهرة. والمتوقع أن يكون هذا نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة والقدرة على الدفع فى تلك المنطقة التى يمثل العمال غالبية سكانها. وكان أعلى مستوى للأتعاب فى القاهرة وأدناها فى شبرا الخيمة وجاءت الجيزة فى الوسط بينهما.

عند النظر الي العوامل التي تؤثر فى تحديد قيمة الأتعاب، كان أولها قدرة صاحبة الدعوى على الدفع، وهو ما سبق الإشارة إليه. لكن هناك عوامل أخرى أكثرها وضوحا نوع القضية – هذا ما تبين فى التحليل – وما أكدته بيانات المحامين. كان متوسط تقديرات المحامين لأتعاب القضايا يتراوح من ٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيها بشكل عام، ويتراوح من ٧٠٠ للقضايا الصغيرة مثل الرؤية ومصروفات المدارس إلى ١٢٥٠ جنيها لقضايا الطلاق.

من المفهوم كيف كان المحامون أثناء المقابلات معهم يحاولون ان يظهروا كم هم متهاودون فى تقدير أتعابهم. وقد تبين فعلا أن تقديراتهم للأتعاب كما ذكروها فى المقابلات كانت أقل من الحقيقة. كانت الأتعاب الفعلية وهو ما تم التوصل إليه فى مقابلات السيدات أعلى مما قدره المحامون فى مقابلاتهم فى جميع أنواع القضايا ما عدا نوعا واحدا هو الولاية التعليمية ومصروفات المدارس. فيما عدا هذا النوع كان متوسط الأتعاب أعلى فى كل أنواع القضايا الأخرى. وكانت أعلى الأتعاب فى قضايا إثبات النسب، والمتوسطات تخفى تباينات واسعة فى الأتعاب على أى حال.

عند إضافة أتعاب القضايا السابقة إلى أتعاب القضايا الحالية (التى كانت منظورة وقت الدراسة)، وجد أن فئات الأتعاب الكبيرة تتضخم مقارنة بفئات الأتعاب الصغيرة وهذه مسألة بديهية. ولكن أتعاب القضية الأولى ظلت نسبيا أعلى من أتعاب القضايا الاحقة. وقد تحملت المتقاضية فى المتوسط ١٦٤٠ جنيها فى الدعوى الأولى، لكن أصحاب الدعاوى السابقة تحملوا فى المتوسط حوالى ٣٠٠٠ جنيها فى سلسلة قضايا متتابعة. وهكذا يبدو عبء الدعوى الأولى

هو الأكبر وبعده تنخفض أعباء الدعاوى التالية، فيما يماثل الخصم من السعر عند تعدد المشتريات.

بمقارنة أتعاب القضايا الحالية (التى كانت منظورة وقت الدراسة) بأتعاب القضايا السابقة، يظهر كذلك اتجاه إلى ارتفاع مستوى الأتعاب. وهذا ارتفاع زمنى يعكس جزئيا الاتجاه العام لزيادة الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة. وقد شمل هذا الاتجاه جميع أنواع القضايا عدا قضايا الولاية التعليمية ومصروفات المدارس، التى مالت للانخفاض. كان أدنى حد لمعدل الزيادة ١٠% وهذا فى قضايا مؤخر الصداق. أما أعلى معدلات الزيادة فكان ٢٦٧% وكان فى قضايا الرؤية. وزاد المتوسط العام بنسبة ٦٤%.

هذا الاتجاه إلى الزيادة ليس مجرد استجابة للاتجاه العام لارتفاع الأسعار أو ما يسمى التضخم، وإنما يرجع أيضا إلى الطابع الخاص لقضايا الأحوال الشخصية. فكثير ممن يرفعون الدعاوى يعانون فى البداية من ضيق ذات اليد، ثم تتحسن قدرتهم على الدفع بتأثير عائد القضايا ذاتها. وغالبا ما يأخذ المحامى هذه الحقيقة فى الاعتبار فيتهاود فى طلباته الأولى، ويعوض ذلك فى القضايا اللاحقة. وتظل توجد أتعاب منخفضة، تبعا لانخفاض عائد القضايا الأولى.

التكلفة غير المدفوعة نقدا ..

كانت هذه هى التكلفة المدفوعة مباشرة، أما التكلفة المدفوعة بشكل غير مباشر فهى تكلفة لا تدفع فى صورة نقدية، وانما تتمثل فى خسائر مالية وفى معاناة وعنف معنوى قد يصعب حساب قيمته. وتتمثل الخسائر المالية فيما يترتب على تعطل السيدة عن عملها حين تضطر للذهاب إلى المحكمة، أو لتجهيز أوراق للقضية، أو لزيارة المحامين على سبيل المتابعة. وكثير من السيدات ليس لديهن عمل، ومن لديهن عمل قد لا يتعطلن عنه إن كان عملا خاصا يمكن جدولة مواعيده أو عملا حكوميا يمكن فيه الحصول على إجازات أو الاستفادة برصيد إجازات متراكم.

كانت النساء العاملات فى العينة ١٣٢ سيدة، تعطلن عن عملهن لمدد مختلفة، تراوحت بين يوم فى الأسبوع، ويوم فى الشهر أو كل ثلاثة اشهر. وتراوحت خسارة اليوم الواحد من ٢٠ إلى ٣٥٠ جنيها، بمتوسط ١٨٥ جنيها تقريبا كل شهر. وكان متوسط الفترة الزمنية التى استغرقتها

قضايا هؤلاء العاملات حتى الآن ٣،١٥ شهرا، وبهذا بلغ متوسط تكلفة التعطل عن العمل إجمالا ٥٨٠ جنيها، ولأن القضايا ما زالت منظورة فستظل هذه التكلفة تزيد حتى انتهاء نظرها.

من المتوقع أن يستمر تحمل هذا العبء لمدة ٩،٨ شهرا حسب تقديرات المحامين. وبذلك تزيد تكلفة التعطل عن العمل إلى ١٨٠٠ جنيها تقريبا. وبالنظر إلى أنواع القضايا المختلفة، حيث تختلف وتتباين قيمة الأتعاب، تتباين بالتالى تكلفة التعطل عن العمل. وبصفة عامة تقل التكلفة بالنسبة لغير العاملات، إذ ليس لديهن عمل يتعطلن عنه خلال فترة التقاضى، ولكن تزيد بالنسبة لهن تكلفة أعباء غير نقدية من نوع آخر، بسبب انقطاع ما كان يقدمه الزوج من دعم نتيجة لنشوب النزاع.

****

..التوصيات..

فى ختام هذه الدراسة نورد بعض التوصيات. وفى هذا الصدد نشير إلى أن توصيات الدراسة التى سبق إجراؤها عام ٢٠٠٧ لا تزال صالحة ومفيدة. وهكذا نمزج ما تطرحه الدراسة الحالية بما سبق أن طرحته الدراسة السابقة من توصيات لمؤسسات المجتمع المدنى المهتمة بأوضاع المرأة على وجه الخصوص وذلك **على النحو التالى:**

- يتعين بحث كيف يعبر القانون عن التغير الذى يحدث فى المجتمع وخاصة تغير أوضاع المرأة فهى شريك للرجل فى بناء المجتمع وتطويره والمحافظة عليه، بل هى تتحمل المسئولية الأولى فى هذا الصدد بمسئوليتها عن تربية الصغار وتنشئتهم.
- بهذه الشراكة لم يعد من المناسب أن تبنى فلسفة قانون الأحوال الشخصية على وجوب طاعة المرأة لزوجها والاستسلام له مقابل الإنفاق عليها.
- برغم ما لوحظ من انخفاض مدة التقاضى، إلا أن مدة التقاضى ما زالت طويلة، وما

زالت توجد تعقيدات إجرائية تؤدى إلى أن يصل زمن التقاضى إلى ٤٨ شهرا فى بعض الحالات.

- الدعوة إلى أن تكون النتائج المترتبة على الدعاوى السابقة والتى لا يتم الاتفاق عليها تلقائيا بين أطراف الدعوى، جزءا لا يتجزأ من الدعوى تنظره المحكمة وتبت فيه بحكم القانون ولو لم تتضمنه عريضة الدعوى. مثال ذلك البت فى أمور نفقة المطلقة ونفقات الصغار وحضانتهم ومصروفات تعليمهم وتوفير مسكن للحاضنة وغير ذلك.
- يجب أن تهتم مؤسسات المجتمع المدنى بثقافة المجتمع وقيمه لا بالنصوص القانونية وحدها. ذلك لأن الثقافة هى البيئة التى تؤثر فى صياغة التشريعات، ولأن ثقافة المجتمع إذا تطورت فستقل النزاعات الأسرية، وتتحسن حالة السلام الأسرى، وتقل فرص فشل الزواج وما يترتب عليه من أعباء التقاضى.
- العمل على إثارة وعى المجتمع بأهمية تعديل تقاليد الزواج لتتسق مع التطور فى مستويات التعليم والوعى العام، حيث يجب أن تتخلص المرأة من الوصاية على قرار زواجها، بما يتسق مع مسئوليتها عن تحمل تبعات فشل الزواج أو ما قد ينشأعنه من نزاعات.
- فى سياق تطور تقاليد الزواج، يجب دعوة المجتمع لأن يتيح كل الفرص للتعارف بين المرأة وبين من يتقدم للزواج منها تعارفا نافيا للجهالة، بحيث يتحقق كلاهما من صدق نوايا الآخر ومن مدى التوافق الإنسانى بينهما بعيدا عن التقاليد التى تفرض على الطرفين لقاءات رسمية لا تتيح تعارفا حقيقيا.
- الدعوة إلى توافر المعلومات حيث يجب على الأقل أن توفر الإحصاءات القومية ما يفيد الباحثين من بيانات تفصيلية عن كل جوانب الحياة الاجتماعية بما فى ذلك توفير عينات جاهزة للبحث تمثل كل قطاعات المجتمع.
- لابد ان تنحاز الدولة الي سياسة التغيير تجاه حقوق النساء التي تؤثر فيها بعض القوانين ومنها قانون الاحوال الشخصية وبخاصة في منظومة الزواج والطلاق والحقوق المترتبة عليهم للنساء واللائي في الغالب لا يستطعن الحصول عليها نظرا للخلل التشريعي تارة وبطء الاجراءات تارة اخري.
- علي الدولة ان تعمل جاهدة علي تغيير صورة المرأة في الاعلام وتوضيح دورها الفعلي

في المجتمع وبخاصة دورها في اقتصاد الدولة سواء في العمل مدفوع الاجر او في عملها داخل المنزل.

****

..المـــلاحـــــــــق..

ملحق رقم (١): استبيان مقابلات السيدات

مؤسسة قضايا المرأة المصرية
مؤسسة أهلية مشهرة برقم ١٨٢٩ لسنة ٢٠٠٣

دراسة عن تكاليف قضايا الأحوال الشخصية

استبيان

رقم مسلسل

بيانات هذا البحث سرية، لا يطلع عليها إلا الباحثون، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث

إسم الباحث توقيعه
تاريخ المقابلة مكان المقابلة
إذا كانت السيدة فى المحكمة مع محاميها نشرك المحامى فى المقابلة، يبدأ الباحث بتقديم نفسه **كما يلى:**

احنا من مؤسسة قضايا المرأة المصرية بنعمل بحث عن تكاليف قضايا الأحوال الشخصية، ونحب نتكلم معاكى فى الموضوع ده. عندك مانع؟

يبدأ توجيه الأسئلة إذا وافقت المبحوثة على بدء الحديث، وإذا لم توافق نشكرها وننصرف.

١- بيانات شخصية

- إسم المستجيب/ المستجيبة (اختيارى)

(قد نحتاج الإسم ليمكن الرجوع إلى الحالة لاستيضاح بعض البيانات).

- محل الإقامة: القرية أو المدينة والحى .....
- عنوان يمكن الرجوع إليه أو رقم تليفون .....

٢- قضيتك إيه؟ .....

٣- رفعتيها إيمتى (من كام شهر؟) .....

٤- دى أول قضية ترفعيها والا رفعتى قضايا قبل كده؟

☐ دى أول قضية ☐ رفعت قضايا قبل كده

٥- (لو كانت قد رفعت قضايا سابقة) إيه القضايا اللى رفعتيها قبل كده؟

١- ٢-

٣- ٤-

٦- لما اتجوزتى كان عمرك كام سنة؟ سنة

٧- اتعلمتى لغاية فين؟

☐ أمية - ١ ☐ تقرأ وتكتب

☐ تعليم أقل من المتوسط ☐ تعليم متوسط

☐ تعليم جامعى ☐ أعلى من الجامعى

٨- جوزك الحالى تعليمه إيه؟

أمى - ١ يقرأ ويكتب - ٢

تعليم أقل من المتوسط - ٣ تعليم متوسط - ٤

تعليم جامعى - ٥ أعلى من جامعى - ٦

٩- بتشتغلى؟ نعم -١ ☐ لا -٢ ☐

(إذا كانت لا تعمل انتقل للسؤال رقم ١٤)

١٠- بتشتغلى إيه؟

تعمل ☐ الحكومة - ١ تعمل ☐ القطاع الخاص - ٢

عمل ☐ غير تجارى - ٣

١١- القضية اللى انتى رافعاها دى الوقت بتعطلك عن شغلك؟

نعم ☐ لا -٢ ☐

١٢- اليوم اللى بتتعطليه بيكلفك قد إيه؟ ج

١٣- بتتعطلى كتير؟

يوم فى الأسبوع -١ ☐ يوم فى الشهر- ☐

يوم كل شهور - ٣

١٤- عندك أطفال صغيرين؟ نعم -١ لا -٢

١٥- (إذا كان لديها أطفال صغار) مين اللى بيراعيهم وانتى هنا فى المحكمة؟

إحدى قريباتها -١ دادة بالأجرة -٢

١٦- (لو تستخدم دادة بالأجرة) ممكن نعرف الدادة أجرتها كام؟ ج

١٧- دفعتى كام للمحامين فى القضايا اللى رفعتيها؟

١- ٢-

٣- ٤-

١٨- وهتدفعى للمحامى كام فى القضية الحالية؟

شكرا على تعاونك معانا ولو احتجتى أى مساعدة كلمينا

ملحق رقم (٢): استبيان مقابلات المحامين

مؤسسة قضايا المرأة المصرية
مؤسسة أهلية مشهرة برقم ١٨٢٩ لسنة ٢٠٠٣

دراسة عن تكاليف قضايا الأحوال الشخصية

استبيان المحامين

رقم مسلسل

بيانات هذا البحث سرية، لا يطلع عليها إلا الباحثون، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث

إسم الباحث توقيعه

تاريخ المقابلة

مكان المقابلة

فى كل مقابلة، يبدأ الباحث بتقديم نفسه، ويقرأ على المبحوث النص التالى أو يقوله شفاهة.

احنا من مؤسسة قضايا المرأة المصرية بنساعد الباحث فيعمل بحث عن تكاليف قضايا الأحوال الشخصية، ونحب نسألك حضرتك سؤالين فى الموضوع ده. عندك مانع؟

يبدأ توجيه الأسئلة إذا وافق المبحوث على بدء الحديث، وإذا لم يوافق نشكره وننصرف.

١- حسب خبرة حضرتك قد إيه الوقت اللى بتحتاجه قضايا الأحوال الشخصية:
النفقات (نفقة زوجية ونفقة صغار مع احتمال دعوى الحبس)

الطلاق للضرر وتوابعه (مؤخر صداق، نفقة عدة ونفقة متعة)	
الخلع	
إثبات الزواج وإثبات النسب ودعاوى التفريق	
قضايا أجر مسكن	
مصاريف مدارس	
الأخرى (رؤية، إسقاط حضانة، ولاية تعليمية)	

٢- أتعاب المحاماة تبقى فى حدود كام لكل نوع من القضايا دى؟

النفقات (نفقة زوجية ونفقة صغار مع احتمال دعوى الحبس)	
الطلاق للضرر وتوابعه (مؤخر صداق، نفقة عدة ونفقة متعة)	ج
الخلع	ج
إثبات الزواج وإثبات النسب ودعاوى التفريق	ج
قضايا أجر مسكن	ج
مصاريف مدارس	ج
الأخرى (رؤية، إسقاط حضانة، ولاية تعليمية)	ج

شكرا لحضرتك